بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات

تأليف

الإمام أبي العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي المقرئ

(ت ٤٣٠ هـ) رحمه الله



بيانُ السَّببِ الموجِبِ لاختلافِ القراءاتِ وكثرةِ الطُّرقِ والرِّواياتِ

تأليف

الإمام أبي العبَّاس أحمد بن عمَّار بن أبي العبَّاس المهدويِّ المقرئ

(ت ٤٣٠هـ) رحمه الله

ويليه

جوابُ سؤالٍ عن المرادِ بالأحرفِ السَّبعةِ وعن موجِبِ الاختلافِ بينَ القُرَّاءِ فيما احتملهُ خطُّ المصحفِ وعن حكمِ القراءةِ بالشَّاذِّ

لشيخ الإسلام أبي العبَّاس ابن تيمية الدِّمشقي

(ت ٧٢٨هـ)

رحمه الله

شرح وتحقيق

الدّكتور أحمد بن فارس السّلّوم

عفا الله عنه

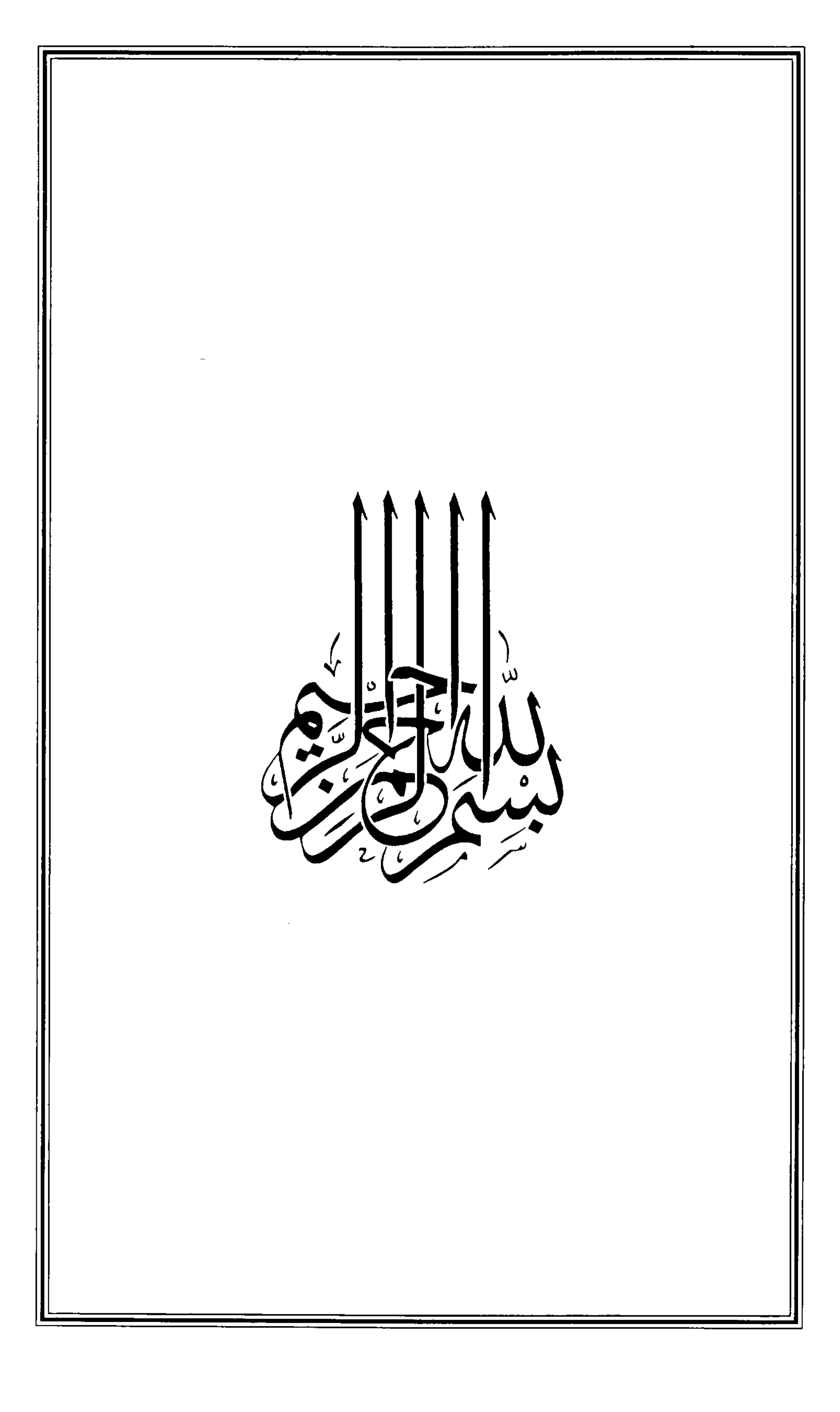
دار ابن حزم

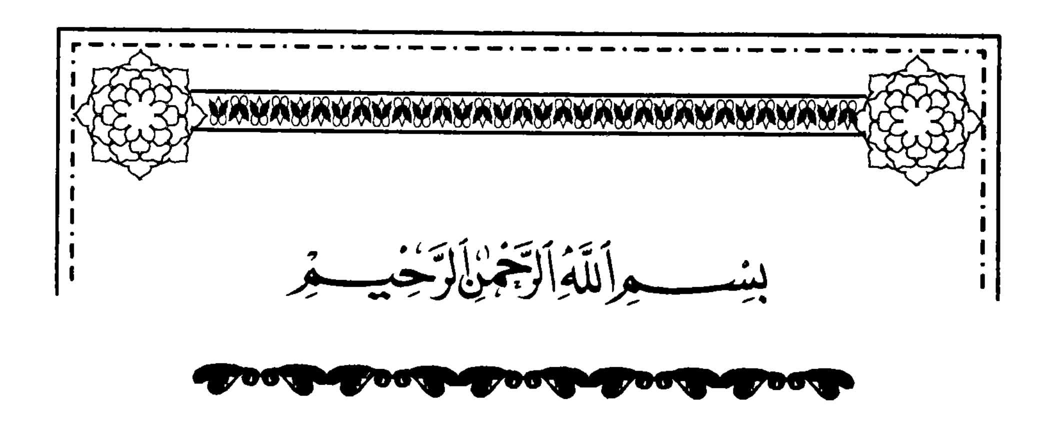
الطَّبْعَةُ الأُولَىٰ
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

ISBN 9953-81-344-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه والتابعين.

أما بعد:

الاختلاف بين القراء في ألفاظ القرآن الكريم من أهم مسائل الأصول التي تحتاج لبحث وتقرير، كيف لا وهي تتعلق بعنوان رسالة النبي ﷺ، ومعجزة نبوته، وحسبك بذلك دلالة على خطر هذا الموضوع.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنَّ الاختلاف بين القراء في ألفاظ المُنزَّل للتعبد والإعجاز من الأبواب التي ولج منها المستشرقون وأذنابهم للطعن في القرآن الكريم، وتوصلوا عبر هذا الاختلاف إلى الطعن في القرآن الكريم، وإثبات إمَّا تحريفه، وإمّا وقوع النقص فيه بزعمهم، ذلك لأنّ هذه الحروف والقراءات فيها مُخَالفة بيِّنة لما هو بين الناس اليوم من رسم الكتاب العزيز.

وقد كان من فِعل بعض المستشرقين وحرصهم على التمسك بأدنى شبهة تقدح في الكتاب العزيز أنْ قام بعضهم بتحقيق الباب الخاص باختلاف المصاحف من كتاب أبي عبيدالقاسم بن سلام: فضائل القرآن -

وذلك قبل أن يطبع الكتاب ـ وهو الباب المعنون: الرواية من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن، ونشروا هذا الجزء في مجلة إسلاميكا في العدد **٢٤٣**، تشكيكاً في القرآن وإرجافاً بين المسلمين.

وللغرض نفسه قام المستشرق الصليبي الحاقد آرثر بتحقيق كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود السجستاني(١)، وشحنه بالشبه والأباطيل، التي ربما تجد طريقها إلى قلوب المستغربين من هذه الأمة(٢).

ولذلك كان من الواجب أن يُفرد هذا الموضوع المهم ويُدرس بعناية، ليعرف المسلم حقيقة هذا الاختلاف والجواب عنه.

وهذه رسالة للإمام المقرئ المفسر المحدث: أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي عنوانها: «**بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات**»، هي في الأصل باب من أبواب كتابه الحافل: الهداية في القراءات السبع، أفردها ناسخها بكتاب على حياله استشعاراً منه لأهمية هذا الباب وحاجة الناس إليه.

---

(١) وقد أراح الله المسلمين من تحقيق هذا الصليبي الحاقد، وصدر الكتاب محققاً بعناية محب الدين واعظ في مجلدين، وقد عقد المحقق الكريم فصلاً في الرد على شبه آرثر التي زرعها في تضاعيف الكتاب ١/١١٣.

(٢) عداء الصليبيين للقرآن الكريم وأهله راسخ في جذور قلوبهم النتنة، أصيل في طبائعهم المستبدة، وها هو العالم المسلم يستيقظ اليوم على قصة أخرى تترجم هذا العداء الآثم، وتكشف خبايا النفوس المجرمة، حينما كشفت وسائل الإعلام الصليبية في شهر ربيع الآخر من هذا العام، عن قيام بعض الصليبيين الحاقدين بتدنيس المصحف الشريف وتمزيقه ودسه في المراحيض، بعد أن نالوه من أيدي الأسرى المسلمين في سجونهم، على بصر من العالم الإسلامي وسمع، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد قدمتُ لهذه الرسالة بأربعة فصول، **الأول**: في ذكر أنواع الاختلاف، و**الثاني**: في أسباب الاختلاف بين القراء، و**الثالث**: في بيان أوجه الاختلاف في القراءات المروية، و**الرابع**: في التعريف بالمؤلف ورسالته.

ثم أتبعتُ هذه الرسالة بفتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تتناول الموضوع نفسه لكن بطريقة الفقهاء وليس القراء، أكثر فيها من ذكر الأحكام دون الأسباب.

وأحسبُ أن هاتين الرسالتين نافعتان في هذا الباب، مزيلتان للإشكالات الواقعة فيه، إذ كان هذا الباب مما لا يسع المسلم جهله، كما قاله العلامة المهدوي رحمه الله.

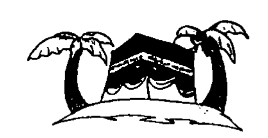
أسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن يزيدنا علماً إلى علماً والله حسبي وعليه أعتمد.

وكتب

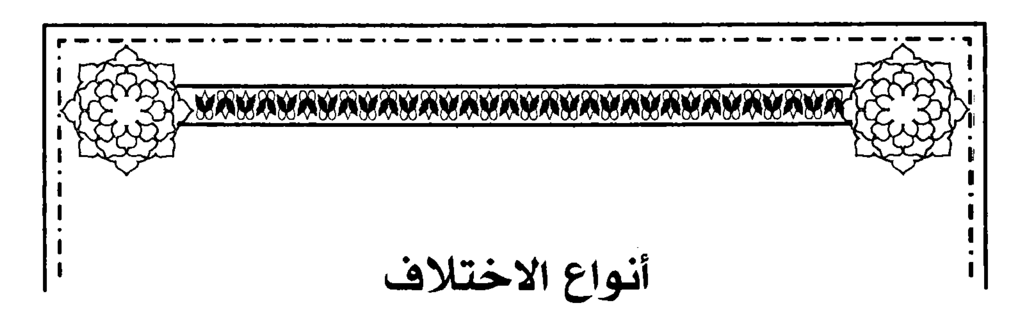
أحمد بن فارس السلوم

المجاور في مكة المكرمة

في آخر ذي الحجة من عام ١٤٢٦هـ







أنواع الاختلاف

قد وقع بين القراء اختلاف كثير في الأصول والحروف، وكان هذا الاختلاف قديماً جداً، حيث كان النبي ﷺ يُقرئ الناس بقراءات مختلفة، وبحروف سبعة، توسعة على الأمة، ورفعاً للحرج عنها، مع أن أول نزول القرآن في مكة كان على حرف واحد، ثم حصلت التوسعة بعد في المدينة النبوية لما كثر الداخلون في الإسلام، واختلفت لغاتهم، وتباينت لهجاتهم، في إطار لسان العرب المبين.

فالاختلاف حقيقة واقعة لا شك فيها، وقد جاء عن النبي ﷺ من غير وجه التحذير من الاختلاف والفرقة في القراءة خاصة، وفي الدين عامة.

فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ رجلاً قرأ آيةً سمعتُ النبي ﷺ يقرأ بخلافها، فأخذت بيده إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفتُ في وجهه الكراهية، وقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإنَّ مَنْ كَان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: نَهْيُ النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفَين ما مع الآخر من

(١) رواه أحمد ٤١٢/١، والبخاري ح٢٤١٠.

الحق، لأنَّ كِلا القارئَيْن كان محسناً فيما قرأه، وعلَّل ذلك بأنَّ مَنْ كان قبلنا اختلفوا فهلكوا.

ولهذا قال حذيفة لعثمان: أدرك هذه الأمة لا تختلف في الكتاب كما اختلف فيه الأمم قبلهم، لمَّا رأى أهل الشام والعراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذي نهى عنه النبيّ ﷺ.

فأفاد ذلك شيئين:

أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا.

والثاني: الاعتبار بمن كان قَبْلنا، والحذر مِنْ مُشابهتهم.

واعلم أنَّ أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يُورِّث الأهواء تجده من هذا الضرب؛ وهو أنْ يكون كل واحد من المختلفَين مصيباً فيما أثبته أو في بعضه، مخطئاً في نفي ما عليه الآخر، كما أنَّ القارئَين كلٌّ منهما كان مصيباً في القراءة بالحرف الذي عَلِمَه، مخطئاً في نفي حرف غيره، فإنَّ أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات، لأنَّ إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه[1].

وقد كان السلف الصالح رحمهم الله يلحظون هذه المعاني، فكانوا يَتَوقَّوْنَ أن ينكروا قراءة لا يعرفونها، خوفاً من أنْ تكون ثابتة عن النبي ﷺ فيضلوا بإنكارها.

فعن شعيب بن الحبحاب قال: كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: ليس كما يقرأ، وإنما يقول: أمَّا أنا فأقرأ كذا وكذا.

قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: أرى صاحبك قد

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/١٢٣-١٢٥.

سمع: أن من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.[1]

وسأل شخصٌ الإمام أبا عبدالرحمٰن السلمي عن حرف من كتاب الله فيه وجهان، فأخبره بهما، فقال له الرجل: يا أبا عبدالرحمٰن أيهما أحب إليك؟ فغضب، فقال الرجل: ما الذي أغضبك؟ قال: قولك أحب إليك، أنا أحب هذا وهذا، قال: فكيف أقول؟ قال: قل بأيهما تأخذ[2].

وما يقال عن الاختلاف في القراءة يقال عن الاختلاف في التفسير، فقد نُهيت الأمة عن الاختلاف في الكتاب، بمعنى الاختلاف في تأويله، والخروج عن سبيل المؤمنين في ذلك، ولا يعزبن عنك أن الاختلاف في التأويل كان سبباً لاقتتال المسلمين، ولظهور الفرق الضالة كفرقة الخوارج والروافض.

قال ابن تيمية رحمه الله:

ولهذا نُهيت الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض، لأنَّ مضمون الضرب: الإيمان بإحدى الآيتين والكفر بالأخرى، إذا اعتقد أنَّ بينهما تضاداً، إذ الضدان لا يجتمعان.

ومثل ذلك: ما رواه مسلم عن عبدالله بن رباح الأنصاري أن عبدالله بن عمرو قال: هجَّرت إلى رسول الله يوماً فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب فقال: «**إنما أهلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**»[3].

فعلَّل غضبه بأن الاختلاف في الكتاب سبب هلاك من كان قبلنا،

(١) رواه ابن جرير في تفسيره ٤٦/١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٧٩/١٨.

(٢) جمال القراء ٤٦٢/٢، وأحاسن الأخبار لابن وهبان ص ٤٤٣.

(٣) صحيح مسلم ح٢٦٦٦.

وذلك يوجب مجانبة طريقهم في هذا عيناً[1].

وليس كثير من الاختلاف الواقع في القراءة والتفسير من نوع الاختلاف المذموم الذي مقته النبي ﷺ وحذَّر أمته منه، ذلك لأن بعض صور الاختلاف في القراءة والتفسير ليست اختلافاً على الحقيقة، بالمعنى المذموم الذي ذكره شيخ الإسلام وغيره، وإنما يعرف ذلك بمعرفة أنواع الاختلاف.

فقد ذكر أهل العلم أنَّ الاختلاف على نوعين:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

فالاختلاف الحقيقي هو اختلاف التضاد، فهو المذموم في الشريعة، وأما اختلاف التنوع ففيه بعض الفوائد، من حيث إن تنوع الأساليب والأمثلة يقرب الحقائق، ويسهل العلوم.

واختلاف القراء في القراءة في الأصول أو في الحروف من هذا القبيل، فهو حق محض، ومنكره منكر للحق، وإن لم يصله أو يثبت لديه، فالواجب أن يقول كما قال أبو العالية رحمه الله تعالى.

قال أبو عبيدالقاسم بن سلام: في حديث النبي عليه السلام أنه قال: «**لا تُماروا في القرآن فإنّ المراء فيه كفرٌ**»[2]: وجه الحديث عندنا ليس على الاختلاف في التأويل، ولكنه عندنا على الاختلاف في اللفظ، على أن يقرأ الرجل القراءة على حرف، فيقول له الآخر: ليس هكذا، ولكنه كذا على خلافه، وقد أنزلهما الله جميعاً، يُعلم ذلك في حديث النبي عليه السلام أنه قال: «**إن القرآن نزل على سبعة أحرف، كل حرف منها كاف شاف**».

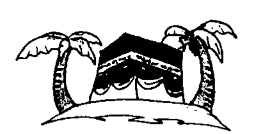
---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ١٢٥/١.

(٢) رواه ابن جرير في التفسير ٤٣/١ بإسناد صحيح.

ومنه حديث عبدالله بن مسعود: «إياكم والاختلاف والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم هَلُمَّ وتعال»[1].

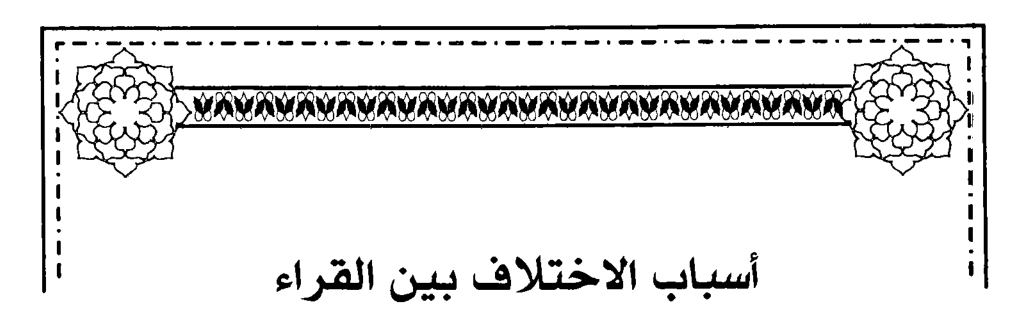
فإذا جَحَدَ هذان الرجلان كل واحد منهما ما قرأ صاحبه لم يُؤمَن أن يكون ذلك قد أَخْرَجَه إلى الكفر لهذا المعنى[2].



---

(1) رواه أبو عبيد بإسناد صحيح في فضائل القرآن ص٣٦١، وكذلك الداني في الأحرف السبعة ص٢٢.

(2) غريب الحديث ٢/١١-١٢.



أسباب الاختلاف بين القراء

قد بيَّن الإمام مكي بن أبي طالب العلة التي من أجلها كثر الاختلاف بين القراء في الأصول والفروع، فقال:

إنَّ كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في بُرهة من أعمارهم يُقرئون الناس بما قرَأوا، فمن قرأ عليهم بأيِّ حرف كان لم يردوه عنه، إذا كان ذلك مما قرَأوا به على أئمتهم.

ألا ترى نافعاً قال: قرأتُ على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته!

يريد ـ والله أعلم ـ مما خالف المصحف، فكان مَن قرأ عليه بما اتفق فيه اثنان من أئمته لم ينكر عليه ذلك.

وقد رُوي عنه أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت.

وهذا قَالُون ربيبه وأخص الناس به، وورش أشهر الناس في المتحملين إليه، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطعٍ وهمزٍ وتخفيفٍ وإدغامٍ وشبهه.

ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها

أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأنَّ ورشاً قرأ عليه بما تعلّم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون غيره.

وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء.

وقد روي عن غير نافع أنه كان لا يَرُدّ على أحدٍ ممن يَقرأُ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك، أقرأ بذلك[1].

وقال في موضع آخر: إن الصحابة كان قد تعارف بينهم من عهد النبي ﷺ ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، لقول النبي ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا بما شئتم**»، ولقوله: «**نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف**» ولإنكاره ﷺ على من تمارى في القرآن، والأحاديث كثيرة[2].

فكان كل واحد يقرأ كما عُلِّم، وإن خالف قراءة صاحبه..

ولما مات النبي ﷺ خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتُتح من الأمصار ليُعلِّموا الناس القرآن والدين، فعلَّم كلُّ واحد منهم أهل مِصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ، فاختلفتْ قراءة الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم.

فلما كتب عثمان المصاحف ووجهها إلى الأمصار وحملهم

---

(١) الإبانة ص٦١-٦٢.

(٢) مثل حديث أبي جهيم الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فلا تماروا في القرآن فإن المراء فيه كفر**»، رواه ابن جرير في التفسير ٤٣/١ بإسناد صحيح.

على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرأون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف الذي وُجِّهَ إليهم، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط.

حتى وصل النقل إلى هؤلاء السبعة على ذلك فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار..

وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف، لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة ومن قراءة غيره قراءةً، وترك منها كثيراً.

وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءته ومن قراءة غيره، فهذا سبب الاختلاف(١).

قلت: ولأجل ذلك قد يختلف الراويان عن إمام واحد، كما وقع بين أبي بكر بن عياش وحفص بن سليمان، فقد قال أبو بكر بن مجاهد رحمه الله: بين حفص وأبي بكر من الخلف في الحروف خمسمائة وعشرين حرفاً، في المشهور عنهما(٢).

قال أبو عمرو الدَّاني ـ رحمه الله ـ:

السبب في ذلك أنَ عاصماً أقرأ كل واحد منهما بمذهب غير المذهب الَّذِي أقرأ به الآخر، على ما رواه عن أئمته، وأخذه عن

---

(١) الإبانة ص٣٦-٣٨.

(٢) غاية النهاية ٢٥٤/١.

سلفه، والاختلاف في حروف الْقُرْآن قد كان موجوداً مستفيضاً بين الصحابة والتابعين.

كما حدثنا: فارس بن أحمد قال نا عبدالله بن الحسين قال نا محمد بن أحمد بن شنبوذ عن جده الصَّلت قال: قال لي أبو شعيب القواس: قال لي حفص: قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي أقرأتك بها هي القراءة التي قرأت بها على أبي عبدالرحمٰن عن علي، وما كان من القراءة التي أقرأتُ بها أبا بكر هي القراءة التي كنت أعرضها على زر بن حبيش عن عبدالله[1].

فلهذا اختلفا عن عاصم، وتفاوت الاختلاف بينهما اهـ[2].

قال ابن فارس عفا الله عنه: إذن سبب الاختلاف راجع إلى الرواية، إذ أن القراءة سنة متبعة يرويها الخلف عن السلف، وإنما روى الناس القراءة كما أقرئوا، ومنتهى الرواية كلها إلى النبي ﷺ، سيد الحفاظ وإمام القراء، وعليه فهذا الاختلاف في القراءات كله مأخوذ عن النبي ﷺ، ومروي عنه.

ولكن لماذا اختلفت القراءات عن النبي ﷺ؟ ولماذا لم يقرئ النبي ﷺ أصحابه على وجه واحد؟ كي لا يقع بينهم خلاف ولا فرقة.

الجواب عن هذا في الحديث المتواتر: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه**».

وذلك هو موضوع هذه الرسالة للعلامة المهدوي رحمه الله.

وباختصار أقول: إنَّ النبي ﷺ أرسل إلى أمة أمية فيها الجاهل

(١) غاية النهاية ١/٢٥٤.

(٢) النقل من أحاسن الأخبار لابن وهبان ص٤٦٠.

والكبير ومن لا يستطيع أن ينزع عن عادته ويتحول عن مألوفه، فطلب النبي ﷺ الرخصة من ربه، فرخص له أن يقرئهم على سبعة أحرف، وما هذه الأحرف إلا لغات فيما يرى المحققون، توسعة لهم ورفعاً للحرج عنهم.

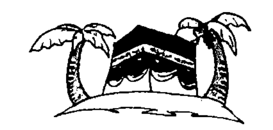
ومات النبي ﷺ والأمر كذلك، كل يقرأ كما أقرأه النبي ﷺ، في إطار هذه السبعة التي رُخص للنبي ﷺ أن يُقرئ بها، ثم جاء أبو بكر رضي الله عنه فجمع ما استطاع من هذه الحروف في صحف لمَّا استحر القتل في القراء، وخشي ضياع القرآن بذهاب أهله، ولم يكن أراد جمع الأحرف السبعة كلها، لأن الأمة مأمورة بجمع ما تستطيع من هذه الأحرف، وذلك بقوله ﷺ: «**فاقرأوا ما تيسر منه**»، وأبقى أبو بكر رضي الله عنه الصحف مرجعاً عند الاختلاف، وحكماً بين المتخاصمين.

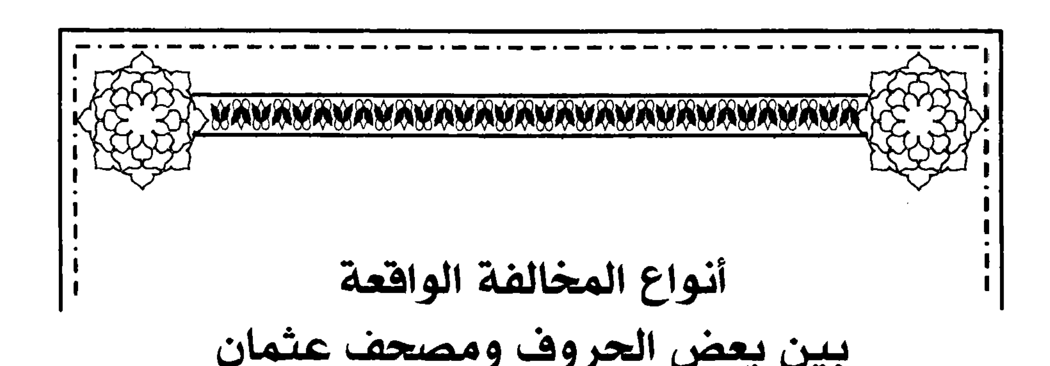
فلما صار الأمر إلى عثمان وبلغ الاختلاف في ألفاظ القراءة مبلغاً أودى إلى التنازع والتكفير، وزال العذر الذي من أجله نزلت الرخصة، وهو رفع الحرج والمشقة - فقد انصهرت ألسن الناس، وائتلفت لغاتهم - وخشيَ عثمان رضي الله عنه أن تصيرَ الرخصة عنتاً، كتب عثمان المصاحف العثمانية برسم خاص، جَهد فيه أنْ يجمع ما يستطيع من الأحرف التي انتسخها أبو بكر رضي الله عنه، وأمر بما سوى ذلك أن يُحرق حسماً للخلاف وقطعاً لمادته، وليس إنكاراً لقرآنية بعض الحروف التي لم يكتبها.

ثم انعقد إجماع الصحابة والتابعين والمسلمين على هذه الحروف، وتمسكوا بها، ورغبوا عما سواها، ولا سيما أن الراشد عثمان وأصحابه الكرام اجتهدوا أن تكون المصاحف العثمانية موافقة للعرضة الأخيرة، وهي عرضة نسخت أشياء كثيرة.

نعم بقي من الصحابة في زمن عثمان من استمسك بما أخذ عن النبي ﷺ من حروف لم يكن عثمان استنسخها في مصاحفه، ومات وهو يقرأ بذلك على الأصل، وربما يكون قد أقرأ بعض التابعين بذلك، ولكن هذه الحروف انقطعت روايتها بموت من يقرأ بها، وبصدوف الناس عنها، إيثاراً منهم لمصاحف عثمان رضي الله عنه.

تلك قصة الاختلاف باختصار شديد، والتفصيل يأتيك بعد هنيهة.





أنواع المخالفة الواقعة بين بعض الحروف ومصحف عثمان

بعد سبر المرويات في الحروف مما يخالف مصحف عثمان يظهر أن هذه الاختلاف على أنواع:

الأول: أن يكون الاختلاف بالزيادة، وقد تكون الزيادة كلمة، كقراءة بعضهم ﴿**غير المغضوب عليهم وغير الضالين**﴾.

وقد تكون هذه الزيادة سورة كاملة، كسورة الحفد، وهي: ﴿**اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعىٰ ونحفد**﴾ ثبتت في مصحف أبي بن كعب رضي الله عنه مع سورة القنوت، وكسورة: ﴿**لو كان لابن آدم واديين..**﴾[1].

الثاني: أن يكون الاختلاف بالنقص، كقراءة: ﴿**والذكر والأنثى**﴾.

وقد يبلغ هذا النقص سورة أو سورتين، كمصحف ابن مسعود الذي كان يحك منه المعوذتين[2].

---

(١) انظر: مسند أحمد ١٣١/٥، وصحيح ابن حبان ٣٢٣٧، ومستدرك الحاكم ٢٤٤/٢، وفضائل القرآن للمستغفري ح٣٦٥.

(٢) انظر: بيان ذلك بجلاء في فضائل القرآن للمستغفري، باب ما رفع أو نسخ من القرآن بعد نزوله.. ح ٣٦٢.

الثالث: إبدال كلمة مكان أخرى، كقراءة: ﴿**صراط من أنعمت عليهم**﴾.

الرابع: تغيير هيئة الكلمة، كقراءة من قرأ: ﴿**وعلى الذين يطوقونه**﴾.

الخامس: التقديم والتأخير، كقراءة: ﴿**وجاءت سكرة الحق بالموت**﴾.

فهذه خمسة أنواع من الاختلاف بين مصحف عثمان وبين بعض مصاحف الصحابة والتابعين.

والجواب عن هذا باختصار:

أنَّ المذكور من هذه القراءات المخالفة لمرسوم الخط على نوعين:

الأول: ما صح إسناده، **والثاني**: ما لا يصح، وهو الأكثر، فهذا لا يُتكلف الجواب عنه.

وأما ما صح من هذه الحروف فالجواب عليه من أوجه:

الأول: إن هذه الحروف قد تكون من الحروف المنسوخة، التي كان يُقرأ بها، ثم رفعت بعدُ، ومعنى رفعها أنه لم يقرأ بها النبي ﷺ على جبريل الأمين في العرضة الأخيرة، ولم يعلم هذا الفرد من الصحابة ـ الذي رواها ـ أنها نسخت أو رفعت، فظل يقرأ بها، معتقداً قرآنيتها، وعلِم سائر الصحابة وجماهير الأمة أنها منسوخة، فلم يثبتوها في مصاحفهم.

ومثل هذا يقع في الفروع الفقهية، فإلى أن مات ابن مسعود رضي الله عنه وهو كان يطبق في الركوع، وكان يقف وسط الاثنين في

الجماعة، ونحو ذلك مما كان أولاً ثم رُفع آخراً.

الثَّاني: ان هذا المصحف العثماني ـ والذي أصله جمع مبارك من عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما ذكرناه آنفاً ـ قد كُتب وقُرئ بإجماع من المسلمين، ومشهدٍ منهم، ثم نقل برواية الكافة عن الكافة، إلى أن وصل إلينا غضاً طرياً كأنما كتب بالأمس.

وأما هذه الأحرف اليسيرة المنقولة عن بعض الصحابة، فهي أحرف غير مشهورة، ولا تكاد توجد إلا في زوايا بعض الدواوين، وخبايا بعض الكتب، ولو أنها شهرت وعرفت عن صاحبها لأنكرت عليه من جمع الصحابة وعامتهم.

ألا ترى إلى الحديث المتفق عليه[1] من حديث علقمة أنَّ أبا الدرداء سألهم عن حرف عبدالله بن مسعود فقرأوا: ﴿**والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، والذكر والأنثى**﴾ فقال أبو الدرداء: ما زال بي هؤلاء حتى كادوا يردونني.

فإنَّ الصحابة رضي الله عنهم لما شاع واشتهر عن أبي الدرداء إقراءه بهذا الحرف المخالف لمرسوم الخط أنكروا عليه، وما زالوا به حتى كادوا يردونه عنه، كما قال هو في هذا الخبر، مع جزمه بأنه سمعها من النبي ﷺ، وما كان رضي الله عنه مكذباً عن رسول الله ﷺ، فهو الصادق البار، ولكنه لما خالف ما اجتمعوا عليه من الحرف الموافق لمرسوم الخط نبذوا قوله، وهجروا حرفه، واضطروه إلى العودة إلى الجماعة، وترك التفرد والشذوذ.

ونسبته القراءة إلى النبي ﷺ لا نشك في صحتها، وأنها ثابتة قرآناً فيما مضى، ولكنها منسوخة بالعرضة الأخيرة التي كتب المصحف

---

(١) رواه البخاري ح٤٩٤٤، ومسلم ح٨٢٤.

العثماني وفقها، أو بإجماع الصحابة على الاقتصار على ما تضمنه المصحف العثماني من الأحرف، رفعاً للخلاف، وحسماً للتفرقة.

ثم إننا نعلم يقيناً أنّ أبا الدرداء رجع عنها، وأخذ بقراءة الجمهور، فإنَّ قراءة أهل الشام مردها إليه، وهم يقرأون ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣﴾.

وقد تعجب ابن حجر من هذه القراءة عن ابن مسعود وأبي الدرداء، وقال: والعجب من نقل الحفاظ الكوفيين هذه القراءة عن علقمة وعن ابن مسعود، وإليهما تنتهي القراءة بالكوفة، ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذا أهل الشام حملوا القراءة عن أبي الدرداء، ولم يقرأ أحد منهم بهذا، فهذا مما يقوي أن القراءة بها نسخت[١].

وفي هذا وأشباهه قال عمر لعبدالرحمٰن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: **﴿أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة﴾** فإنا لا نجدها، قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن[٢].

وكذلك نقول في باقي الأحرف المروية عن أفراد من الصحابة، فقد تكون رويت عنه ثم رجع عنها، ولم ينقل رجوعه إلى ما عليه الجماعة لأنه هو الأصل، ولا جديد فيه، فلم يعتنِ الرواة برجوعه كاعتنائهم بتفرده، وعلى المتمسك بهذه الأحرف إثبات أن الصحابي ما زال يقرأ بها حتى توفي ولم يرجع عنها، ودون ذلك خرط القتاد.

الثالث: إن كثيراً من هذه القراءات رويت على هيئة الحروف مع أنها ليست كذلك في الأصل، بل قالها أصحابها على هيئة التفسير، كما سيذكره المصنف قريباً.

---

(١) فتح الباري ٥٤٣/٨.

(٢) رواه أبو عبيد ص٣٢٥، ومعنى أسقطت: أي رفعت ونسخت.

وهي نظرية أثبتها العالم الكبير أبو عبيدالقاسم بن سلام رحمه الله تعالى[1].

قال أبو عبيد رحمه الله:

هذه الحروف التي ذكرناها في هذين البابين من الزوائد لم يروها العلماء (واحتملوها على أنها مثل الذي بين اللوحين من القرآن، ولأنهم كانوا يقرأون بها في الصلاة)[2]، ولم يجعلوا من جحدها كافراً، إنما تقرأ في الصلاة، ويحكم بالكفر على الجاحد لهذا الذي بين اللوحين خاصة، وهو ما ثبت في الإمام الذي نسخه عثمان بإجماعٍ من المهاجرين والأنصار، وإسقاط لما سواه، ثم أطبقت عليه الأمة، فلم يُختلف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وتتوارثه القرون بعضها عن بعض، وتتعلمه الولدان في المكتب، وكانت هذه إحدى مناقب عثمان العظام.

وقد كان بعض أهل الزيغ طعن فيه ثم تبين للناس ضلالهم في ذلك.

حُدثت عن يزيد بن زريع عن عمران بن حدير قال: قال أبو مجلز: ألا تعجب من حمقهم، كان مما عابوا على عثمان تمزيقه المصاحف، ثم قبلوا ما نسخ.

---

(١) كما بينت ذلك في كتاب: جهود الإمام أبي عبيد في علوم القرآن، وسماها: القراءات التفسيرية.

(٢) ما بين القوسين علّم المحققون أنه في نسخة دون نسخة، والمشهور عن العلماء أن هذه القراءات التفسيرية ليست مثل الذي بين اللوحين، ولو كانت مثل الذي بين اللوحين لكفر منكرها، ولعل الأصح عدم إثبات هذه الجملة، فكيف يقول: لم يروها العلماء، ثم يقول: احتملوها على أنها مثل الخ..؟ والله أعلم.

قال أبو عبيد: يقول: إنه كان مأموناً على ما أسقط، كما هو مأمون على ما نسخ، وقال علي رضي الله عنه: لو وليت المصاحف لصنعت فيها الذي صنع عثمان، وقال مصعب بن سعد: أدركت الناس حين فعل عثمان ما فعل، فما رأيت أحداً أنكر ذلك، يعني من المهاجرين والأنصار وأهل العلم، وقد ذكرنا هذين الحديثين في غير هذا الموضع.

والذي ألفه عثمان هو الذي بين ظهري المسلمين اليوم، وهو الذي يحكم على من أنكر منه شيئاً مثلما يحكم على المرتد من الاستتابة، فإن أبى فالقتل.

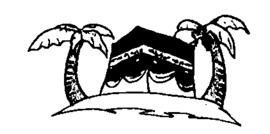
فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه.

وذلك كقراءة حفصة وعائشة: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر**﴾، وكقراءة ابن مسعود: ﴿**والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم**﴾، ومثل قراءة أبي بن كعب: ﴿**للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة اشهر، فإن فاؤوا فيهن**﴾، وكقراءة سعد: ﴿**فإن كان له أخ أو أخت من أمه**﴾، وكما قرأ ابن عباس: ﴿**لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج**﴾، وكذلك قراءة جابر: ﴿**فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم**﴾.

فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت **مفسرة للقرآن**، وقد كان يُروى مثل هذا عن بعض التابعين فيُستحسن ذلك، فكيف إذا رُوي عن لباب أصحاب محمد ﷺ، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة

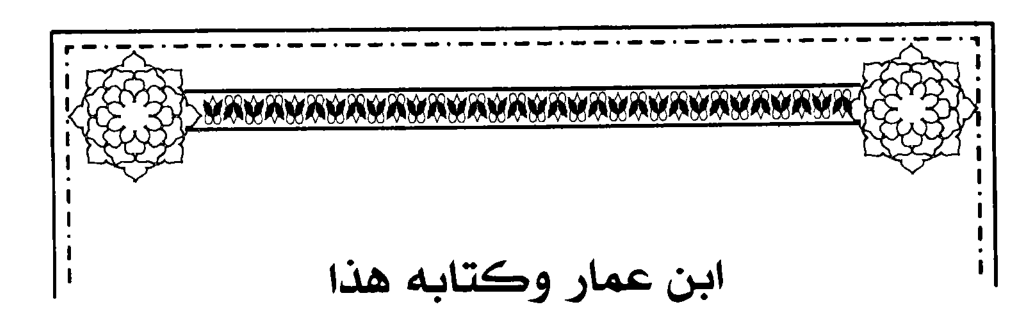
صحة التأويل على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء.

وكذلك يعتبر بها وجه القراءة، كقراءة من قرأ ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ فلما وجدتها في قراءة عبدالله يَقْضِى بِٱلْحَقِّ علمت أنت إنما هي ﴿**يقض الحق**﴾ فقرأتها أنت على ما في المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة، وكذلك قراءة من قرأ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ لما وجدتها في قراءة أبي ﴿تُنَبِّئُهُم﴾ علمت أن وجه القراءة تُكلِّمهم[1]، في أشياء من هذه كثيرة، لو تدبرت وجد فيها علم واسع لمن فهمه[2].



(١) أي من الكلام، وليس تكلمهم من الكلم الذي هو الجرح، كما قرأ بعضهم.

(٢) فضائل أبي عبيد ص٣٢٥ ـ ٣٢٧.



ابن عمار وكتابه هذا

العلامة المهدوي علم مشهور بين المفسرين والمحدثين والقراء على السواء، ولذلك كانت مصادر ترجمته كثيرة، وأكتفي هنا بنقل ترجمته كما سطرها المحقق ابن الجزري.

قال المحقق ابن الجزري[1]:

هو أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام أبو العباس المهدوي، نسبه إلى المهدية بالمغرب، أستاذ مشهور.

رحل وقرأ على محمد بن سفيان، وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم وأبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة.

وذكر الحافظ أبو عبدالله الذهبي أنه قرأ على أبي بكر أحمد بن محمد البراثي.

وألف التواليف، منها التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع، وقد قرأت بها، وشرحها في شرح لطيف.

---

(١) في غاية النهاية ٩٢/١. وقد احتفل محقق كتاب شرح الهداية الدكتور حازم سعيد حيدر فجمع ترجمة وافيةً للمهدوي وعدد كتبه وآثاره ومناقبه.

وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة.

قرأ عليه غانم بن الوليد، وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن مطرف الطرفي، وموسى بن سليمان اللخمي، ويحيى بن إبراهيم البياز، ومحمد بن إبراهيم بن إلياس، ومحمد بن عيسى بن فرج المغامي.

قال الذهبي: توفي بعد الثلاثين وأربعمائة اهـ.

قوله: وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة، يريد قول الشاطبي في اللامية:

وإخفاءه فصل أباه وعاتنا   وكم من فتى كالمهدوي فيه أعملا

أراد الشاطبي أن إخفاء التعوذ مروي عن حمزة ونافع، أشار إلى حمزة بالفاء من فصل، وإلى نافع بالهمزة من أباه والواو بعده في وعاتنا للفصل، كما هو شرط الشاطبي في منظومته.

فدل على أن المسكوت عنهم وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي يجهرون ولا يخفون.

وظاهر النظم أن المروي عن حمزة ونافع في هذا الباب غير مختار عند كثير من العلماء، وعند بعضهم كالمهدوي مأخوذ به لهما، والله أعلم.

قال ابن القاصح: يشير إلى أن كثيراً من الأقوياء في هذا العلم اختاروا الإخفاء ومن جملتهم المهدوي وهو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي منسوب إلى المهدية من بلاد إفريقية، بأوائل المغرب، كان يأخذ بالإخفاء لحمزة.

فيه أعملا: أي أعمل فكره في تصحيح الإخفاء[1].

---

(١) سراج القارئ المبتدئ ص٢٧.

كتاب بيان السبب الموجب لاختلاف القراء وكثرة الطرق والروايات

هذا الكتاب في الأصل باب من أبواب كتاب الهداية في القراءات كما ذكرت آنفاً[1]، أفرده بالنسخ علي بن عبدالله بن محمد الغزي رحمه الله، ضمن مجموع كتبه يشتمل على رسائل في القراءات، منها شرح القصيدة الخاقانية لأبي عمرو الداني رحمه الله.

وقد فرغ من نسخ هذه الرسالة في يوم الجمعة ثالث عشر شهر جمادى الآخرة، سنة سبع وخمسين وثمانمائة.

وقد سبق أن طُبعَ هذا الكتاب بتحقيق الدكتور: حاتم الضامن وفقه الله، ونشره في مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد ٢٩، الجزء الأول، صفحة ١٢٦ ـ ١٥٥) معتمداً على نسختين إحداهما هذه التي اعتمدتها، والثانية نسخة موصلية لم تقع إليّ.

ومع أن الدكتور أول من طبع الكتاب إلا أنه ـ مع أهميته ـ قليل الوقوع لطلبة العلم والباحثين، وقد ضبط الدكتور النصَّ ضبطاً جيداً موفَّقاً، إلا أنه لم يعلق عليه ولم يشرح ما يحتاج إلى شرح وبيان، وقد رمت فعل ذلك في هذا التحقيق الجديد.

أسأل الله عز وجل أن يوفقنا للصواب وأن يلهمنا رشدنا.

هو حسبي ومولاي عليه توكلت وإليه أنيب.

---

(١) هكذا أَستظهر، ولا سيما أن المصنف أعاده باختصار شديد في شرح الهداية ٤/١ فما بعد.
ورجح الدكتور حازم حيدر في مقدمة شرح الهداية ٩٩/١ أن يكون هذا الفصل من كتاب الكفاية في شرح مقارئ الهداية.
وهذا الفصل وقع للمحقق ابن الجزري فنقل منه في النشر ومنجد المقرئين ولا أعلم أن الكفاية وقعت لابن الجزري بينما رواية ابن الجزري للهداية مشهورة وقد قرأ بها كما أخبر عن نفسه.
هذا مما يقوي أن هذا الفصل من كتاب الهداية والله أعلم.

كتاب

بيان السبب الموجب لاختلاف القراآت وكثرة الطرق والروايات

تاليف الشيخ الامام العالم العلامة ابي

العباس احمد بن عمار بن ابي العباس

المقرئ المهدوي تغمده الله برحمته امين



صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات

ان قال قائل ما سبب هذا الاختلاف الذي كثر من القراء في الفاظ القرآن قيل له

سببه تفضيل الله عز وجل القرآن على سائر الكتب المنزلة فيما سلف من الازمان (١)

كما فضل المرسل به بالحوض والشفاعة والارسال الى الجماعة من كان على عهده من

العرب والعجم ومن بعدهم من الامم واظهار دينه على الدين كله والاعلام الدالة على

شرفه على سائر الانبيا وفضله واضافة ذكره في الاذان وغيره الى ذكره وتسميه عز

وجل بصفوة وغير ذلك من الفضائل التي خصه بها دون غيره فكان من فضائله عليه السلام

ما خصه به من هذا الكتاب البديع النظم الواسع اللغات المتصرف بوجوه القراآت ولسنا

فيما نذكره في هذا الفصل معتقد تفضيل بعض كلام الله تعالى على بعض في القرآن اذ

كان ذلك انما يجوز في المخلوقات فمعنى ما ذكرنا الاخبر بزيادة القراآت واتساع اللغات

الملفنا التفضيل في الاجر لا في القرآن وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة

صحيحة ان القرآن انزل على سبعة احرف واختلف الناس في معنى هذا الحديث اختلافا

كثيرا واكثرهم على ان معناه في الالفاظ المسموعة لا في المعاني المفهومة والدليل على

صحة ذلك ما رويناه من طرق منها ما اخبرنا به محمد بن السماك مكة عن ابي زيد محمد بن

احمد المروزي عن محمد بن يوسف الفربري عن محمد بن اسمعيل البخاري عن سعيد بن عفير

عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب والخضر بن عبد الله مهدي بن ابرهيم عن احمد بن

ابي الموت المكي عن علي بن عبد العزيز البغدادي عن القعنبي عن مالك عن ابن شهاب

عن عروة ابن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري وفي اسناد البخاري عن مسور بن مخرمة

وعبد الرحمن بن عبد القاري انهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت

هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته

فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت اساوره

في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من اقراك هذه السورة التي سمعتك

تقرأ فقال اقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت كذبت فان رسول الله صلى الله

عليه وسلم اقرانيها على غير ما قرأت فانطلقت به اقوده الى رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقلت ان هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ارسله اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله

أول ورقة في الرسالة

اشتهر بالاختيار من اهل ومنهم وما يليه بعد ان اذكر الواردة عن القراء السبعة على
اختلاف طرقها وان كان الحرف مما لم يرو فيه عن هولاء السبعة فيه شي ذكرته وذكرت ما
به فيه ان شا الله ولست اشترط تقصي كل قراءة رويت شذت او اشتهرت لكني اذكر
ما كان في روايتي وهو الاكثر بل لا يستوعبه الا اليسير لان الغرض المعول فيه على جامع
بين جماهير الكتب فاني رويته من طرق وكثيرا ما ادخل حروفا من غيره اذا كانت مما رويته
فاما ما وجدته في كتب المولفين ومسايل النحويين مما لا رواية لي فيه فاني لا ادخله في
القراءات اذ كان ذلك امرا لا ينبغي ان يقدم الا برواية ولقد تاملت ما يخرج عن روايتي في
ذلك وتتبعته في الكتب فوجدته يسيرا جدا اذ كان ابو بكر بن مجاهد رحمه الله قد احتفل
في كتابه الجامع فلم يشذ عنه من القراءات الا اليسير ثم لحقت لنا اليهم ما رويته من سواه
فحويت ما ذكروه ايضا من القراءات وما رويته عن غيره وكل يخالف مرسوم المصحف
لاجماع الامة على تعظيمه بهذا الذي قدمناه لحسن ما تاوله العلما في معنى قول النبي
صلى الله عليه وسلم انزل القران على سبعة احرف ووجوه الاختلاف والمروي في حروف
القران على اني تركت اقوالا لم نقل لمذهب من ذهب الى ان الاختلاف في التي نزل عليها
القران في المفهوم دون المسموع كقولنا حلال وحرام وخبر ما كان وخبر ما يكون
وما اشبه ذلك من المعاني وكقول من ذهب الى ان جميع ما يقرا به من القران المرسوم خط
المصحف انما هو حرف واحد وذلك مذهب ابي جعفر الطبري وغيره واقوال غير ذلك
تركتها واوردت اقوى الاقاويل واشبهها بالاصول وبالله التوفيق

تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم
الجمعة ثالث عشر شهر جمادى الاخرة من
سنة سبع وخمسين وثمانمائة على يد
علي بن عبد الله بن محمد الغزي غفر الله له
ولوالديه وللمسامحه ولجميع المسلمين اجمعين

آخر ورقة في الرسالة

بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات

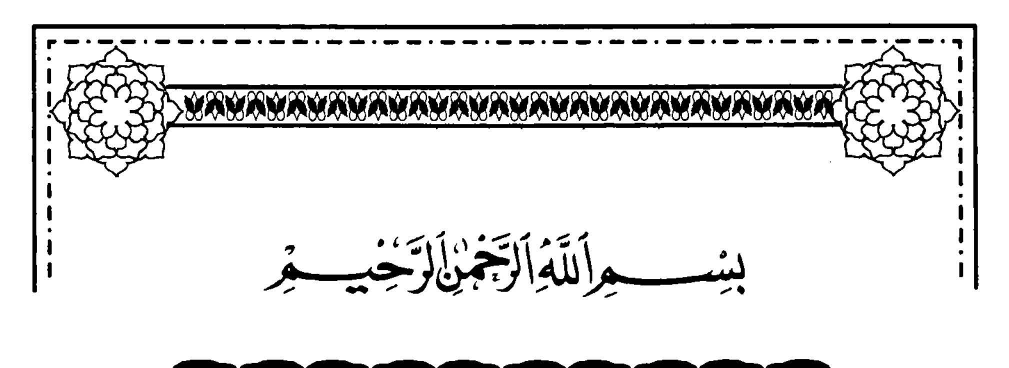
تصنيف الحافظ أحمد بن عمار المهدوي رحمه الله

تحقيق

الدكتور: أحمد بن فارس السلوم

عفا الله عنه





القول في السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات

إن قال قائل: ما سبب هذا الاختلاف الذي كَثُر بين القَرَأَةِ في ألفاظ القرآن؟

قيل له:

١ ـ سببه تفضيلُ الله عز وجل القرآن على سائر الكتب المنزلة فيما سلف من الأزمان، كما فَضَّلَ المُرسَلَ بِهِ بالحوض والشفاعة، والإرسال إلى الجماعة، ممن كان على عهده من العرب والعجم، ومَنْ بعدهم مِن الأمم، وإظهار دينه على الدين كله، والأعلام الدالة على شرفه على سائر الأنبياء وفضله، وإِضافَته ذِكْرَهُ في الأذانِ وغيره إلى ذِكْرِه، وقَسَمِه عز وجل بعُمْرِه[1]، وغير ذلك من الفضائل التي خصه بها دون غيره.

٢ ـ فكان من فضائله عليه السلام ما خصه به من هذا الكتاب البديع النظام، الواسع اللغات، المنصرف بوجوه القراءات.

٣ ـ ولستُ فيما قدمته في هذا الفصل بمعتقدٍ تفضيلَ بعض كلام الله تعالى على بعضٍ في الذات، إذ كان ذلك إنما يجوز في

(١) وذلك في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾.

المخلوقات، لكن لمَّا كان الأجرُ يزيد بزيادةِ القراءاتِ، واتِّساعِ اللّغَاتِ، أَطْلَقْنَا التفضيل في الأجرِ لا في الذَّاتِ[1].

٤ ـ وثبت عن النبي ﷺ من طرق كثيرة صحيحة أنَّ القُرْآنَ أنزل على سبعةِ أحرفٍ[2].

٥ ـ واختلف الناس في معنى هذا الحديث اختلافاً كثيراً[3].

٦ ـ فأكثرهم على أنَّ معناه في الألفاظ المسموعةِ لا في المعاني المفهومة[4].

---

(١) هذا الذي رغب المصنف عن اعتقاده من أن كلام الله يتفاضل بعضه على بعض هو الحق في هذه المسألة، وإنما تورع عن التفضيل لأنه نظر إلى كلام الله عز وجل من جهة تعلقه بقائله وهو الرب سبحانه وتعالى، ولم ينظر له من جهة تعلقه بالموضوع الذي قيل فيه.
فلا يشك مسلم أن القرآن أفضل من التوراة والإنجيل، وأن آية الكرسي أفضل آي القرآن، وأن قل هو الله أحد أفضل سورة.
وفي هذه المسألة بحث طويل، ذكرته في مقدمة كتاب فضائل القرآن للحافظ المستغفري فأحيل القارئ الكريم إليه.

(٢) قد حكم بعض العلماء بتواتر هذا الحديث، منهم أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٣٩).

(٣) لم تختلف الأمة في معنى حديثٍ كاختلافها في معنى حديث الأحرف، فقد عد السيوطي نحواً من أربعين قولاً في شرح هذا الحديث، وذلك في كتابه الإتقان في علوم القرآن (١٣١/١).
ثم تحير السيوطي بعد هذه الأقوال، فعدَّه في ألفية الحديث مثالاً للمتشابه المشكل من السنة الذي لا يعلم معناه إلا قائله، وهذا من العجب، فكيف يكون متشابهاً وقد خاض فيه العلماء بأقلامهم، وحققوا فيه معانٍ رائعة صائبة.
قال في ألفية الحديث ص١٨٠ ـ ١٨١:
ومنه ذو تشابه لم يعلم تأويله فلا تكلم تسلم
مثل حديث إنه يران كذا حديث أنزل القرآن
قال الشيخ شاكر: هذا مثال لا نوافقه عليه. اهـ.

(٤) مجموع الأقوال الواردة في شرح هذا الحديث ترجع إلى معنيين:
الأول: راجع إلى التأويل والمعنى، أي: سبعة أوجه من أوجه الاختلاف في المعنى=

٧ ـ والدليل على صحة ذلك ما رويناه من طرق، منها ما:

أخبرنا به محمد بن السمَّاك بمكة عن أبي زيدٍ محمد بن أحمد المروزي عن محمد بن يوسف الفِرَبْرِي عن محمد بن إسماعيل البخاري عن سعيد بن عُفير(١) عن الليث عن عُقَيل عن ابن شهاب.

٨ ـ وأخبرني به جدي مَهْدِي بن إبراهيم عن أحمد بن أبي الموت المكي(٢) عن علي بن عبدالعزيز البغدادي(٣) عن القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزُبير عن عبدالرحمٰن بن عَبْدِ القَارِّيّ.

٩ ـ وفي إسناد البخاري: عن مسور بن مخرمة وعبدالرحمٰن بن عبدِ القارِّيّ أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروفٍ كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدتُ أُسَاوره في الصلاة، فتصبرتُ حتى سلَّم، فلبَّبْتُه بردائه، فقلت: مَن أقرأك هذه السورة التي سمعتُك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلتُ: كذبتَ، فإنَّ رسول الله ﷺ أقرأنيها على غير ما قرأتَ.

= والتأويل من نحو قول من قال إنها: حلال وحرام ومحكم ومتشابه وقصص، وما إلى ذلك، مما يدرك الاختلاف فيه بالمعنى المفهوم.

والثاني: راجع إلى الألفاظ والاختلاف في هيئة النطق وتغير المبنى، وقد يكون للمعنى تغير وفق هذا الاختلاف في المبنى، كقول من قال: إنها سبع لغات أو هي الإظهار والإخفاء والفتح والإمالة وما إلى ذلك، مما يدرك الاختلاف فيه باللفظ المسموع.

(١) هو سعيد بن كثير بن عفير نُسب لجده

(٢) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي الموت المكي، توفي في مصر سنة ٣٥١ عن تسعين سنة (سير أعلام النبلاء ١٦/٢٥).

(٣) هكذا نسبه، وهو مشهور بعلي بن عبدالعزيز البغوي، وقد نزل بغداد.

فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ: إنَّ هذا يقرأُ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها.

فقال رسول الله ﷺ: **«أرسلهُ، اقرأ يا هشام»**.

فقرأ عليه القراءةَ التي سمعتُه يقرأ.

فقال رسول الله ﷺ: **«كذلكَ أُنزلت»**.

ثم قال: **«اقرأ يا عمر»**، فقرأتُ القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ:

«كذلكَ أُنزلت، إنَّ هذا القرآنَ أُنزل عَلى سَبعةِ أحرفٍ، فاقرأوا مَا تَيَسَّر منه».

هذا لفظ البخاري.

١٠ ـ فأمَّا لفظ رواية القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عبدالرحمٰن بن عبدٍ القارِّي فإنه قال: سمعتُ عمرَ بن الخطاب يقول: سمعتُ هشام بن حَكيم بن حِزامٍ يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ، قال: وكان رسول الله ﷺ «أقرأنيها»[(١)]، فكدتُ أعجل عليه، ثم أمهلتُه حتى انصرف، ثم لَبَّبْتُه بردائه، فجئتُ به إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأُ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها.

[فقال له رسول الله ﷺ: **«اقرأ»**، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ][(٢)]، فقال رسول الله ﷺ: **«هكذا أنزلت»**، ثم قال لي: **«اقرأ»**، فقرأتُ، فقال:

---

(١) سقط من الأصل، وهو في سنن أبي داود من طريق القعنبي. ووقع في مطبوعة الدكتور الضامن: على غير ما أقرؤها، قال: وكان رسول الله ﷺ قد أقرأني إياها على حروفٍ أخرى... فلعله كذلك في النسخة الأخرىٰ.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، واستدركته من سنن أبي داود (١٤٧٥).

«هكذا أنزلت، إنَّ هذا القرآنَ أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»[1].

١١ ـ فهذا الحديث ينبئ أنَّ الحروف التي نزل عليها القرآن في المسموع لا في المفهوم، كما روي مِنْ قولِ مَنْ تأوله في المعاني كالحلال والحرام وضرب الأمثال وغير ذلك من المعاني التي ذكروها كانت الحروف السبعة في المفهوم دون المسموع لم يذكر عمر قراءة هشام، ولم يأمرهما النبي ﷺ بالقراءة ويصوب قراءة كل واحد منهما[2].

---

(١) متفق عليه.
رواه البخاري في مواضع (٢٢٨٧) (٢٤١٩) (٤٧٠٦)، ومسلم (٨١٨).
وهو في موطأ الإمام مالك ٢٠١/١، ومسند أحمد ٤٠/١، وسنن أبي داود **١٤٧٥**، والترمذي **٢٩٤٤**، والنسائي **٩٣٧**.

(٢) طمس بعض المواضع في الأصل. واستدركته من مطبوعة الضامن.
والمقصود أن عمر لما سمع قراءة هشام أنكرها، فدل أن إنكاره كان لمجرد السماع، وليس لأن هشاما أوّلها أو فسرها على نحوٍ غير الذي يعرفه عمر، فقد كانوا في الصلاة، فالخلاف وقع بينهما في اللفظ المسموع وليس في المعنى المفهوم، هذا من وجه.
ومن وجه آخر فإن النبي ﷺ سمع قراءة الرجلين وصوّبها، ولو كانت الحروف في المفهوم لاستفسر منهما عن التأويل، ولكنه لم يفعل.
ولو كان معنى الحروف راجع إلى المفهوم كالاختلاف في الحلال والحرام لما جاز أن يصوب كلا القراءتين، إذ أن الشيء لا يكون حلالاً وحراماً في وقت واحد.
ولذلك قال أبو عبيد: فهذا يبين لك أن الاختلاف إنما هو في اللفظ والمعنى واحد، ولو كان الاختلاف في الحلال والحرام لما جاز أن يقال في شيء هو حرام: هكذا نزل، ثم يقول آخر في ذلك بعينه: إنه حلال فيقول: هكذا نزل، وكذلك الأمر والنهي؛ وكذلك الأخبار لا يجوز أن يقال في خبر قد مضى: إنه كان كذا وكذا فيقول: هكذا نزل، ثم يقول الآخر بخلاف ذلك الخبر فيقول: هكذا نزل؛ وكذلك الخبر المستأنف كخبر القيامة والجنة والنار.
ومن توهم أن في هذا شيئاً من الاختلاف فقد زعم أن القرآن يكذب بعضه بعضاً ويتناقض.
وليس يكون المعنى في السبعة الأحرف إلا على اللغات لا غير بمعنى واحد، لا يختلف فيه في حلال ولا حرام، ولا خبر ولا غير ذلك (غريب الحديث ١٦٢/٣).

١٢ ـ ثم اختلف الناس بعدُ في كيفية الحروف السبعة، هل يشتمل عليها المصحف التي اجتمعت عليه[١] الأمة أو على بعضها؟

فأشبه ما قيل في ذلك وأصحه قولان:

١٣ ـ **أحدهما**: أن المصحف قد اشتمل على جميع الحروف المنزل عليها القرآن، وأنَّ خطه محتمل لجميعها، وأنَّ جميع ما رُوِيَ من القراءات المخالفة للخط محمول على وجه التفسير، وَحَمَلَهُ الرُّواةُ عَلى أَنَّهُ مِن التِّلاوة[٢].

١٤ ـ وهذا تأويل ما ثبت به النقل، وأسقطوا من ذلك ما ضعف النقل فيه.

وقالوا: إنَّ هذا القرآن إنما هو منقول، نقل الكافة عن الكافة، فلا يجوز أنْ يُعارض بأخبارِ الآحاد التي لا توجب العلم.

وقالوا: لا يجوز أنْ يَمْنَع الصحابةُ الذين جَمَعُوا المصحفَ في قِرَاءةِ شَيءٍ قُبضَ النَّبيُّ ﷺ وهو يُقرأ، ويجمعوا[٣] مُصْحَفاً موافقاً لبعض الحروف التي نزل القران عليها مخالفاً لبعضها.

وقالوا: إنما نسخَ عثمان رضي الله عنه الصحفَ التي كانتْ عند حفصة التي جمعها أبو بكر رضي الله عنه، لم يزد فيها ولا نقص منها.

---

(١) كذا وقع: التي.. عليه.

(٢) يشير المصنف هنا إلى ما سمي بالقراءات التفسيرية، وهي ما روي عن بعض السلف من إدراج كلمات في آيات تفسر ما أبهم فيها.
ولهذا النوع من القراءات التفسيرية فوائد كثيرة. سبق نقل بعضها ص ٢٥ عن أبي عبيد.

(٣) هذا معطوف على ما قبله، أي: ولا يجوز أن يجمعوا مصحفاً..
وفي هذا القول نظر، يأتي بيانه في القول الثاني.

فهذا مذهب حسن يعضده النظر وتوافقه الأصول.

١٥ ـ وذهب كثير من أهل العلم إلى أنَّ المصحفَ غَير مشتمل على جميع الحروف السبعة التي نزل عليها القران، وإنما اشتمل على بعضها، وذلك البعض جُزءٌ من جملتها، غير محدود بحرفٍ أو حرفين أو ثلاثة، أو أكثر منها.

وأنَّ هذا المصحف المجمع عليه قد مَنَعَ مِنَ القراءة بكل ما لا يحتمله خَطُّه[١].

لِمَا رأى الصحابةُ في جَمْعِهِ والاقتصارِ عليه مِنَ الصلاحِ للأمة، حين وقع على عهد عثمان رضي الله عنه ما وقع في الاختلاف في القرآن، وقدم عليه حذيفة بن اليمان بالأخبار بذلك من أذربيجان، وجمع عثمان الصحابة، فاجتمع رأيهم على أنْ أخذوا الصحفَ التي كان أبو بكر رضي الله عنه جمعها، وكانت بعد وفاته عند عمر رضي الله عنه، ثم عند حفصة بنت عمر زوج النبي ﷺ، فأخذوا الصحف وأمروا زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، فكتبوا المصحف، وجعله نُسَخَاً خمساً، وقيل سبعاً، أي خمس نسخ أو سبع نسخ، وبعث إلى كلِّ مِصر نُسخةً، ورَدَّ الصحف إلى حفصة.

وأمر بالمصاحف المخالفة لها ـ في ما رُوي ـ فألقيتْ في ماءٍ حارٍّ[٢].

---

(١) هذا محل إجماع من المسلمين، وقد وجد من العلماء من خرقه، ولكن الإجماع قام على أن موافقة المرسوم ركن من أركان صحة القراءة كما سيذكره المصنف لاحقاً.

(٢) هذه القصة مشهورة من رواية الزهري عن أنس بن مالك قال: إنَّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان بن عفان، وكان يُغازي بأهل الشام في فتح أرْمِينِيَّة وأَذربيجان، مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، قال حذيفة بن اليمان لعثمان بن=

١٦ ـ وكان سبب جمع أبي بكر رضي الله عنه كثرة القتل في قراء القرآن في الغزوات، فخاف أنْ يذهبَ بعض القرآن، وكلَّمَه في ذلك عمر رضي الله عنه، فأمرَ زيد بن ثابت فجمعه من صدور الرجال والرِّقَاع والسَّعَفِ واللِّخَافِ[1].

= عفان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أرسلي إليَّ بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، وأمر زيد بن ثابت وعَبْدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام أن ينسخوا الصحف في المصاحف فلما نسخوها، قال عثمان للرهط القرشيين: إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما أنزل بلسانهم، ففعلوا حتى نسخوا الصُّحف، ورد عثمان الصُّحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أنْ يُمْحا أو يحرق.
رواه أبو عُبَيد ص١٥٤، والبخاري ح٤٧٠٢، والنسائي في الكبرى ح٧٩٨٨، والترمذي ح٣١٠٤، وابن حبان ح٤٥٠٦، وأبو يعلى ح٩٢، وابن جرير ح٦٢، وابن أبي داود في المصاحف ح٦٧، والمستغفري في الفضائل ح٤١٢، والبيهقي في السنن ٤١/٢.

(١) القصة في ذلك مشهورة من رواية شعيب، عن الزهري قال: أخبرني ابن السباق: أن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه- وكان ممن يكتب الوحي- قال:
أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة، وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، إلا أن تجمعوه، وإني لأرى أن تجمع القرآن.
قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر، قال زيد بن ثابت، وعمر عنده جالس لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل ولا نتهمك، كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن.
قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم أزل أراجعه حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب، وصدور الرجال، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ إلى آخرهما، وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر. =

١٧ - فكان في مصحف ابن مسعود وغيره خلافٌ كثيرٌ لهذا المصحفِ المُجْمَعِ عليه، وكلٌّ ذلك من جُملة الحروف التي نزل عليها القرآن[١].

١٨ - فلما اجتمع رأيُ الصحابة على الاقتصار على هذا المصحف؛ لِمَا رأوا في ذلك من الصلاح، وأنفذوا النسخَ منه إلى الأمصار - والناسُ حينئذٍ يقرأون كما أُقرئوا - قرأ كل مِصر مِن القراءات التي كانوا عليها مَا وَافَقَ رَسمَ مِصحفِهم، وتركوا القراءة بما خالفه.

فإن احتمل رسمُ كلمةٍ أنْ تُقرَأَ على وجوه، والخط محتمل لها - كالوجوه المروية في ﴿أَرْجِهْ﴾[٢] و﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾[٣]، و﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[٤] وما أشبه ذلك - قرأوا بجميعها، إذ هي غير خارجة عن

= رواه البخاري ح٤٤٠٢.

والرقاع: جمع رُقْعة، وهي ما يكتب عليه من خرق ونحوه.

والسَّعَف: ورق جريد النخل، وأكثر ما يقال إذا كانت يابسة.

واللِّخَاف: حجارة بيض عريضة رقاق، واحدتها لَخْفَة.

(١) إنما خص ابن مسعود رضي الله عنه بالذكر لأمرين، **الأول**: اشتهار شأن مصحفه وما فيه من مخالفة، وبيان هذا الاختلاف في المصاحف لابن أبي داود (٢٩٣/١) حيث أفرد فصلاً في مصحف ابن مسعود، **والثاني**: إنكاره قصة الجمع والكتابة واعتراضه على الكاتب، وأَمْرُه أصحابه أنْ يَغُلّوا مصاحفهم كما اشتهر ذلك عنه.

ولكن في نهاية الأمر رضي ابن مسعود وتابع، وفي شرح هذه الكائنة انظر: فضائل القرآن للمستغفري ح٤١٣- ٤٢٠، تاريخ دمشق لابن عساكر ١٤٠/٣٣.

(٢) سيأتي الأوجه المقروء بها في هذا الحرف في التعليقة التالية عن ابن وهبان المزي.

(٣) في بئيس أوجه كثيرة، نحو (بِئْس)، و(بَيْئِس)، و(بَيْئَس) و(بائس) و(بيِّس) وغيرها، انظرها في المحتسب ٢٦٤/١، ٢٦٧، والمقروء به منها أربعة أوجه، انظرها في غاية الاختصار لابي العلاء العطار ٥٠٠/٢.

(٤) ذكر ابن جني في هذا الحرف عشرة أوجه (المحتسب ٢١٤/١)، وذكر ابن خالويه تسع عشرة قراءة (شواذ القرآن ص٢٣).

والمقروء به وجهان: (عَبُدَ الطاغوتِ) و(عَبَدَ الطاغوتَ).

الرسم[1].

١٩ - وإن وجدوا قراءةً مخالفةً تركوها لإجماع الأمة على ذلك، والإجماع حجة وأصل من أصول الشرع.

٢٠ - ولأنَّ النبي ﷺ لما ذكر الحروف التي نزل عليها القرآن، قال: «**فاقرأوا ما تيسر منه**»، فأباح الاقتصار على بعضها، ولم يلزمنا القراءة بجميعها، فصارت القراءة المستعملة بعد جمع الصحف إلى يومنا هذا على هذا القول بعض الحروف التي نزل عليها القرآن دون كلها[2].

---

(١) على هذا القول الصائب ليس بالضرورة أن تجتمع هذه الأوجه السبعة في كلمة من كلمات القرآن، وقد أنكر جماعة وقوع مثل هذا في القرآن العثماني.
لكن قال الهذلي: ولم تأت سبعة أحرف إلا في كلمات يسيرة، مثل: أف، روي أفَّ وأفِّ وأفُّ بالرفع والنصب والخفض من غير تنوين، ورويت هذه الثلاثة الأوجه مع التنوين، وروي أف موقوفاً، فهذه سبعة أوجه، وقد روي في بئيس، وعبد الطاغوت وجبريل وهيهات وأرجه وأشباه ذلك وهي مسائل قليلة العدد. اهـ. (الكامل ق/١٨).
قلت: ذكر ابن جني في أف ثمانية أوجه (المحتسب ١٨/٢)، وذكر ابن خالويه أحد عشر وجهاً (شواذ القرآن ص٧٦).
وقال ابن وهبان المزي: وقال بعضهم: لم يأت في الْقُرْآن في كلمة سبعة أوجه، والصحيح: أنَّه تجيء في نحو (نَسْتَعين) وقفاً، وجاء في (أَرْجِئْهُ) ستة أوجه، قرأه أبو عمرو بهمزة ساكنة وضم الهاء، وقرأه ابن كثير وهشام بالهمزة وضم الهاء موصولة بواو، وقرأه ابن ذكوان بالهمزة وكسر الهاء، وقرأه عاصم وحمزة بإسكان الهاء من غير همز، وقرأه قالون بغير همز مع كسر الهاء، وقرأه ورش والكسائي بكسر الهاء موصولة بياء من غير همز.
وإنْ أتبعتها (وأخاه) تصير سبعة أوجه، لأن هشاماً لا يوافق ابن كثير على صلة هاء أخاه. (أحاسن الأخبار ص٤٨٠).

(٢) لما كان سبب نزول الأحرف السبعة هو رفع الحرج عن المسلمين كما وردت بذلك الأخبار، لم تكن الأمة مأمورة بالحفاظ على هذه الرخصة كلها، وجاز لها أن تحفظ ما تستطيع منه، أخذاً من الحروف السبعة بما تيسر، كي لا تنقلب الرخصة عنتاً على الأمة، ومشقة شديدة. =

٢١ ـ واستدلوا على ذلك بالأخبار الصحيحة المروية في القراءات المخالفة لمرسوم المصحف، نحو: ﴿**فطلقوهن لقبل عدتهن**﴾(١)، و﴿**صراط من أنعمت عليهم**﴾(٢)، و﴿**جاءت سكرة الحق بالموت**﴾(٣)، وما أشبه ذلك، وهو كثير، قد ثبتت به الرواية، إلا انها أخبار آحاد، والقرآن منقول بنقل الكافة عن الكافة.

= ولذلك قال المصطفى ﷺ: «**اقرأوا ما تيسر منه**»، ولم يقل اقرأوا بالحروف السبعة كلها.

ولذلك أقول: لما جمع أبو بكر المصحف لم يكن جمعه مشتملاً على الحروف السبعة كلها، بل على ما تيسر منها، وترك أبو بكر الناس يقرأون بما عندهم من حروف أخذوها عن النبي ﷺ، من أجل الرخصة النازلة في ذلك.

فلما كان عثمان رضي الله عنه ورأى أن الرخصة ستكون سبباً لفتنة عظيمة، نسخ المصاحف من نسخة أبي بكر، واقتصر من حروف أبي بكر على ما استطاع أن ينظمه في رسمه، ثم اجتهد فحمل الناس على هذه الحروف التي جمعها، بمشهد من حفاظ الوحي، وبموافقة منهم، قطعاً للخلاف، وحسماً للفتنة.

ولذلك وجد من الصحابة من مات وهو يقرأ على حرف غير حرف عثمان، كابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء، ولم يغلظ عليهم عثمان في ذلك لعلمه أن هؤلاء الحفاظ ليسوا ممن تخشى عليهم الفتنة.

وعليه فالمصاحف العثمانية لم تشتمل على كل الأحرف السبعة، بل على بعضها، وتلك القراءات المروية - غير التفسيرية - جائز أن تكون من الأحرف السبعة، أو أنها من الأحرف التي نسخت بالعرضة الأخيرة، فقد كانت عرضة نسخت كثيراً من القرآن، فلذلك كان يتتبعها الصحابة والتابعون، وقد سبق هذا المبحث في المقدمة.

(انظر: فضائل القرآن للمستغفري، باب ما جاء في عرض القراء القرآن..، حديث ٤٣٢-٤٣٨).

(١) ذكرها في المحتسب ٣٢٣/٢ وهي إلى أن تكون قراءة تفسيرية أقرب.

(٢) هي قراءة مروية بالإسناد الصحيح عن عمر رضي الله عنه، رواها أبو عبيد في الفضائل ٢٣٢، وابن أبي داود في المصاحف ح ١٤٣-١٤٩، قال ابن كثير في التفسير ٢٨/١: إسناده صحيح. اهـ.
وبها كان يقرأ عبدالرحمٰن بن الأسود وأبوه وعلقمة وإبراهيم.

(٣) هي قراءة مشهورة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وبها كان يقرأ سعيد بن جبير (المحتسب ٢٨٣/٢).

٢٢ - فالقراءة المستعملة التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها ثلاثة أشياء[١]:

أحدها: موافقة خط المصحف[٢].

والآخر: كونها غير خارجة عن لسان العرب[٣].

---

(١) انظر لهذه الشروط إبراز المعاني لأبي شامة ٩٨/١، وكتابه الآخر المرشد الوجيز، ومنجد المقرئين لابن الجزري ص٦٧، والتحبير في علم التفسير للسيوطي ص١٤٣، والتيسير للكافيجي ص١٨٣، وحديث الأحرف السبعة للدكتور القارئ ص٩٩، ومقدمة تحقيق أحاسن الأخبار ص١٠٣.

(٢) أي على أحد نسخه الخمسة أو السبعة على الخلاف في عدد النسخ، ذلك لأن في النسخ اختلافاً من حيث الزيادة والنقصان.

مثل: قراءة الجمهور في سورة براءة (١٠٠) ﴿تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ وقراءة ابن كثير **﴿تجري من تحتها الأنهار﴾**، وقراءة ابن عامر في سورة البقرة (١١٦) **﴿قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه﴾** وقراءة الجمهور ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾، وقراءة هشام عن ابن عامر في سورة آل عمران (١٨٤) **﴿وبالزبر وبالكتاب المنير﴾** وقراءة من سواه **﴿وبالزبر والكتاب المنير﴾**، فإن ابن عامر اتبع فيه مرسوم الخط الشامي، واتبع ابن كثير فيه مصحفهم كما بينه ابن الجزري (في النشر ١١/١، ٢٢٠/٢، ٢٨٠، ومنجد المقرئين ص١٥).

وليس هذا من اختلاف التضاد، وحقيقة الأمر ما قاله الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله (في المقنع في رسم مصاحف الأمصار ص١١٨): إن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحد، وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها مما لا يصح ولا يثبت، نظراً للأمة واحتياطاً على أهل الملة، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أن جمْعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به، ففرقها في المصاحف لذلك، فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل، وعلى ما سمعت من رسول الله ﷺ، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف الأمصار. اهـ.

(٣) ثبوت هذا الشرط راجع إلى ثبوت الشرطين الآخرين، فليس هو شرطاً بمعنى أنه إذا انتفى ينتفي المشروط، وذلك للسببين:

الأول: أن ذلك لم يقع، أي لم نجد قراءة متواترة موافقة لمرسوم الخط ضعيفة في اللغة. =

والثالث: ثبوتها بالنقل الصحيح.

فما ورد من القرآن على هذا الترتيب وجب قبوله، ولم يسع أحداً من المسلمين رده، وما عدم أحد الأشياء الثلاثة لم يجز استعماله.

٢٣ ـ ووجوه الاختلاف في الحروف التي نزل عليها القرآن على مذهب أصحاب هذا القول يقع على ضروب، فمنها:

٢٤ ـ ما تختلف فيه الألفاظ ومعانيه متفقة.

واختلاف الألفاظ يقع على ضروب:

منها: التقديم والتأخير، نحو ما روي مما تقدم ذكره مِنْ قِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿**وجاءت سكرة الحق بالموت**﴾.

ومنها: ما يكون بزيادة، نحو ﴿**فطلقوهن لقبل عدتهن**﴾، و﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر**﴾[(١)].

ومنها: ما يكون بنقصان، نحو قراءة من قرأ ﴿**حم سق**﴾، بغير عين[(٢)].

ومنها: ما يكون بإبدال كلمة مكان أخرى نحو قراءة من قرأ ﴿**إن**

= **الثاني**: لو فرضنا وجود ذلك، فإن اللغة تثبت بالقراءة وليس العكس، فإن الكتاب العزيز نزل بلسان عربي مبين، ولينظر لهذا الموضوع كتاب الأحرف السبعة للقارئ ص١٠٧، ومقدمة أحاسن الأخبار ص١٠٦.

(١) هي قراءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وثبتت الآية كذلك في مصحفها، رواه مسلم في الصحيح ٤٣٧/١، وابن أبي داود في المصاحف ٢٣١/١.

(٢) هذه القراءة رواها الأعمش عن ابن مسعود، فهي منقطعة، ذكرها في المحتسب ٢٤٩/٢.

كانت إلا زقية واحدة﴾[1] وقراءة من قرأ **﴿كالصوف المنفوش﴾**[2] فهذا ونظيره مما هو بدل باتفاق المعنى.

٢٥ ـ وقد تبدل الكلمة مكان أخرى والمعنى مختلف، نحو قراءة من قرأ ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3] **﴿ألم ذلك الكتاب﴾**.

فجميع هذه الضروب المتقدم ذكرها لا يُقرأ بشيءٍ منها لمخَالفتها رسم المصحف المجمع عليه.

٢٦ ـ وقد يكون الاختلاف على وجوه تجوز القراءة بها إذا ثبتت ووافقت لغةَ قريش[4]، من ذلك:

٢٧ ـ أن يقع تبديل حروف الكلمة والخط واحد:

﴿ننشرها﴾[5] و﴿نُنشِزُهَا﴾ بالراء والزاي.

و﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾[6] و**﴿يقض الحق﴾**[7] بالصاد والضاد على أن تكون الياء من يقض حذفت من الخط، كما حذفت من اللفظ لالتقاء

---

(١) هي قراءة تنسب لابن مسعود وعبدالرحمٰن بن الأسود، كما في المحتسب ٢/٢٠٦.

(٢) وهي قراءة تنسب لابن مسعود ذكرها الأندرابي في الإيضاح ق١٣، وانظر كتاب: جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات ص١٨٩.

(٣) السجدة، ١، ٢.

(٤) في نسخة الضامن: لغة العرب، وهو أجود، فإن القرآن وإن قال عمر رضي الله عنه: إنه نزل بلغة قريش ففيه من لغات العرب الآخرين. وقصد المصنف: موافقة اللغة العربية كما اشترط آنفاً لتصحيح القراءة.

(٥) البقرة، ٢٥٦.
وانظر قراءة أهل الأمصار لهذا الحرف في غاية الاختصار ٢/٤٣٥.

(٦) الأنعام، ٥٧.

(٧) قرأ أهل مكة والمدينة وعاصم بالصاد، وقرأ الباقون بالضاد (غاية الاختصار ٢/٤٨٠).

الساكنين، وله في القرآن نظائر نحو ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾[2] وقد ذكرت جميعها عند ذكر خط المصحف.

٢٨ ـ ومن الاختلاف ما يكون في إعراب الكلمة وحركات بنائها، مع تغيير المعنى، نحو ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[3]، و﴿**بعد أَمَهٍ**﴾[4].

٢٩ ـ ومنه ما لا يتغير فيه المعنى، نحو ﴿**البُخلِ**﴾ و﴿**البَخل**﴾[5] و﴿**ميسُرة**﴾ و﴿مَيْسَرَةٍ﴾[6]، وما أشبه ذلك.

٣٠ ـ ويدخل في هذا وجوه الاختلاف في أصول القراءات من الإظهار والإدغام والفتح والإمالة وما أشبه ذلك.

فهذه الوجوه المذكورة وما أشبهها تجوز القراءة بها ما كانت موافقة للغة العرب، ثابتة بالنقل الصحيح، لموافقتها المصحف المجمع عليه، وهي التي أذكرها في هذا الكتاب، دون ما خالفه مرسوم المصحف، إلا ما ذكرته مما يخالف الخط على وجه الاستشهاد به على ما وافق الخط، والتقوية له، لا على سبيل الرواية، وأنّه مما يُستعمل في القرآن.

٣١ ـ وربما ذكرتُ قريباً كان من موافقة المرسوم إذ كان فيه تأويلٌ يرجع به إلى موافقته الخط، وسواء كان المروي من القراءات من

---

(١) النساء، ١٤٦.

(٢) العلق، ١٨.

(٣) سورة يوسف، ٤٥.

(٤) الأمه النسيان، وهذه القراءة تنسب لطائفة من السلف، (المحتسب ٣٤٤/١)، وانظر تفسير ابن المنذر ص٣٢٤.

(٥) اللفظ ورد في النساء، ٣٧، والحديد ٢٤، وكلا القراءتين متواترتين، غاية الاختصار ٤٦٣/٢.

(٦) البقرة، ٢٨٠، وكلا القراءتين متواترتين، غاية الاختصار ٤٤٢/٢.

قراءات قراء الأمصار السبعة الذين اقتصر عليهم الناس في أغلب الأمر أم من غيرها، إذا كان موافقاً المرسوم، وغير خارج عن اللغة، فإني أذكر جميع ما وصل إليَّ من ذلك، مما أخذتُه قراءةً وروايةً، وربما وقع في بعضه ما يضعفُ إسنادهُ، ويقلُّ استعماله، فأذكره ليعرفه قارئ هذا الكتاب إذا سمعهُ أنَّه مما قرأ به قارئٌ من المتقدمين، وإنْ لم يكن في القوة كقراءة الجمهور، ليشتمل الكتاب على ما وصل إلينا من القراءات المشهورات وغير المشهورات، سوى ما خالف المرسوم، وما لا وجه له في لغة العرب.

٣٢ ـ وربما ذكرت من ذلك ما ظاهره في لغة العرب أنه غلط، إذ كان له وجه من النظر والتَّحَيُّل يرده إلى اللغة، إيثاراً لنُصرة الأئمة، وتحسيناً للظن بسلف الأمة.

٣٣ ـ فأما اقتصار أهل الأمصار في أغلب أمورهم على القراء السبعة، الذين هم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر[(١)]، فإنَّ ذلك إنَّما هو على سبيل الاختصار، عندما رواه من أكثر القراءة، بسبب اتساع الاختيارات، فذهب إلى ذلك بعض المتأخرين على وجه الاختيار والاختصار، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم، والشرع المعين المعلوم[(٢)].

---

(١) في ترجمة هؤلاء السبعة طالع كتاب أحاسن الأخبار لابن وهبان المزي المتوفى سنة ٧٦٨، فإنه مفرد في تراجم هؤلاء السادة، حيث قسم الترجمة إلى خمسة فصول، في اسم الإمام وكنيته، ثم تاريخ ميلاده ووفاته، ثم صفته وصفة قراءته، ثم شيوخه، ثم الرواة عنه.
وقد طبع الكتاب في دار ابن حزم.

(٢) الذي سبع السبعة باتفاق هو أبو بكر بن مجاهد رحمه الله في كتابه السبعة.
وإنما جعلهم سبعة لأسباب:
الأول: أن عثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف وبعث بها إلى الأمصار، فجعل ابن مجاهد عدد القراء على عدد المصاحف، واختار من كل بلد وجَّه إليه عثمان=

حتى صار بعضهم إذا سمع قراءةً تخالف شيئاً مما بلغه من الحروف السبعة خطَّأ قارئها، وربما كفَّره، مع كون تلك القراءة التي أنكرها أشهر في القراءات، وأظهر في الروايات، وأقوى في اللغات.

٣٤ ـ وانضاف إلى ذلك أنَّ مَن قلَّت عنايته من المتأخرين اقتصر من طريق هذه القراءات السبع ـ التي اختارها لاقتصار عليها مَن سبقه من المتأخرين ـ على أربعة عشر رواية[1]، فرأى حين اشتهروا عنده وعند أكثر الأقليم الذي هو فيه أنَّ كل رواية جاءت عن هؤلاء السبعة سواها باطل، مع كون ذلك الذي عنده شاذ أشهر وأجل من الذي اعتمد عليه[2].

= بمصحف قارئاً، ولما أعياه أن يجد قارئاً من البحرين أو اليمن وهما من البلدان التي وجه إليها عثمان مصحفاً؛ استعاض عن ذلك بتعديد قراء الكوفة، حيث كانت فيهم كثرة في القراء، ووفرة في العلوم عامة.

قال أبو شامة: وكان غرض ابن مجاهد أن يأتي بسبعة من القراء من الأمصار التي نفذت إليها المصاحف ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن لإعواز أئمة القراءة منها، فأخذ بدلهما من الكوفة لكثرة القراء بها (المرشد الوجيز ص٣٦٤).

الثاني: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن وهي سبعة، لا أنه يعتقد أنها هي المرادة بالأحرف السبعة كما ظنه بعض معاصريه، بل على سبيل التبرك فيه (منجد المقرئين ص٧٣).

الثالث: شهرة هؤلاء القراء السبعة وكثرة الرواة عنهم.

قال ابن مجاهد: فهؤلاء السبعة من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين، وأجمع على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفاً شاذاً فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام، ولا ينبغي لذي لُب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية أو مما قرأ به قارئ غير مجمع عليه. اهـ (السبعة ص ٨٧).

(١) كذا في الأصل.

(٢) اقتصر ابن مجاهد على راويين لكل قارئ، فعن نافع ورش وقالون، وعن ابن كثير البزي وقنبل، وعن ابن عامر هشام وابن ذكوان، وعن أبي عمرو السوسي والدوري، وعن عاصم شعبة وحفص، وعن حمزة خلف وخلاد، وعن الكسائي الدوري والليث.

٣٥ ـ فإنّ أحداً من العلماء بالرجال لا يشك أنَّ إسماعيل بن جعفر[١] أجل قدراً من وَرْشٍ عثمان بن سعيد، ومِن قَالون عيسى بن مِينا، وأنَّ أَبان بن يزيد العطَّار[٢] أوثق وأشهر من حَفْص بن سُليمان البزاز، وكذلك كثير منهم[٣].

٣٦ ـ ولقد فعل مُسَبِّع هؤلاء السبعة ما لم يكن ينبغي أنْ يَفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله.

وذلك أنَّه قد اشتهر عند الكافة قول النبي ﷺ **«أنزل القرآن على سبعة أحرف»**.

ثم عمد هذا المُسَبِّع إلى قوم قد اختار كل رجل منهم لنفسه قراءةً مِن جُملة القراءات التي رواها ـ وكانوا لعمري أهلاً للاختيار لثقتهم وأمانتهم وعلمهم وفصاحتهم ـ فأطلق عليهم التسمية بالقراءات، فأوهم بذلك كلَّ مَنْ قلَّ نَظَرُه، وضعفت عنايته، أنَّ هذه القراءات السبع هي التي قال فيها النبي ﷺ: **«أنزل القرآن على سبعة أحرف»** وأكَّدَ وهْمه ما يراه من اجتماع أهل الأمصار عليها، واطّراحهم ما سواها.

---

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني أحد الأربعة الذين اشتهرت روايتهم عن نافع، مات سنة ٢٠٠ وقيل قبل ذلك، انظر: أحاسن الأخبار ص٢٤٢.

(٢) يذكر ابن مجاهد رواية أبان قليلاً، وتوفي أبان بعد الستين ومائة، انظر أحاسن الأخبار ص٤٤٧.

(٣) لا شك في صحة كلام العلامة المهدوي في المقارنة بين إسماعيل بن جعفر وبين ورش وقالون في الرواة عن نافع، وكذلك بين أبان العطار وبين حفص في الرواة عن عاصم، ولكن الاعتذار عن ابن مجاهد أنه نظر إلى شهرة الرواة عن الأئمة في الاختيار، وكذلك اعتماد أهل الأمصار على هؤلاء الرواة، فلا يشك أحد أن شهرة قراءة ورش بين المصريين وأهل المغرب أكثر من شهرة قراءة إسماعيل بين أهل بلده في وقتهما، ولذلك اعتمد ابن مجاهد هذا الاسلوب في الاختيار والله أعلم.

٣٧ ـ وذلك لعمري موضع إشكال على الجهال، وليته إذ ذهب إلى الاقتصار على بعض قراء الأمصار، واجتهد في الاختيار جعلهم أقل من سبعة أو أكثر، فكان يزيل بذلك بعض الشبهة الداخلة على الأغمار[(١)].

نرغب إلى الله عز وجل التجاوز عن فعله الذي اعتمده، وحسن المجازاة على ما قصده، فإنَّه لم يُرد إلا الخير والفضل، لكن خَفيَ عليه ما يدخل بذلك على أهل الضعف والجهل، والله المستعان[(٢)].

٣٨ ـ وقد ذكرتُ عند ذكري حروف الاختلاف جميع ما وصل

---

(١) ربما لأجل هذه العلة اقتصر المقرئ الكبير أحمد بن جبير رحمه الله على خمسة قراء، وسمى كتابه: الخمسة.

(٢) لم ينفرد ابن عمار بنقد هذا التسبيع من ابن مجاهد، بل تابعه أئمة، منهم الجعبري حيث قال في قصيدته المسماة «نهج الدماثة»:

وأغفل ذوا التسبيع مُبْهَم قصده ... فزلَّ به الجمُّ الغفير فجُهِّلا

وناقضه فيه، ولو صح لاقتدى ... وكم حاذق قال المسبع أخْطَلا

(منجد المقرئين ص٧١).

ونقل ابن الجزري هذا الفصل عن المهدوي والجعبري، ثم قال: لقد صدق الجعبري رحمه الله فإنّ هذه الشبهة قد استحكمت عند كثير من العوام حتى لو سمع أحد قراءة لغير هؤلاء السبعة أو من غير هذين الراويين لسماها شاذة، ولعلها تكون مثلها أو أقوى.

إلا أنه عاد فاعتذر عن ابن مجاهد بقوله: والحق أنه لا ينبغي هذا القول، وابن مجاهد اجتهد في جمعه فذكر ما وصله على قدر روايته، فإنه رحمه الله لم تكن له رحلة واسعة كغيره ممن كان في عصره. اهـ (منجد المقرئين ٧١).

ولم يُنتقد ابن مجاهد في التسبيع فحسب بل حتى في اختيار السبعة، وكان أول من نقده في ذلك تلميذه الإمام ابن أبي هاشم حيث قال في كتابه الكبير «البيان» عند ذكر قراءة ابن عامر: لولا أن أبا بكر شيخنا جعله سابعاً لأئمة القراءة فاقتدينا بفعله لأنه لم يزل موفقاً، فاتبعنا أثره واهتدينا بهديه؛ لما كان إسناد قراءته مرضياً، ولكان أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش بذلك أولى منه. اهـ (جمال القراء ٢/٤٣٥، المرشد الوجيز ٣٦٤).

لكن غالب القراء تابع ابن مجاهد على اختياره، والله أعلم.

إليَّ من القراءات، وما رُويَ عن هؤلاء السبعة من الطرق والروايات، فإنْ كان الحرف مما فيه رواية عن هؤلاء السبعة بدأت بذكرهم، لشدة حاجة الناس إلى استعمال قراءتهم، وتقويلهم[١] عليهم، ثم ذكرتُ مَن وافقهم على ما قرأوا به مِن غيرهم، ممن تقدمهم، أو اشتهر بالاختيار من أهل وقتهم، وما يليه، بعد أنْ أذكر الواردة عن القراء السبعة على اختلاف طرقها.

وإنْ كان الحرف مما لا يروِ هؤلاء السبعة فيه شيء ذكرتُه، وذكرت ما به فيه إن شاء الله.

ولستُ أشترط تقصي كل قراءة رُويت شَذَّت أو اشتهرت، لكنني أذكر ما كان في روايتي، وهو الأكثر، بل لا يستدعيه إلا اليسير، لأنَّ أكثر مُعَوّلي فيه على جامع ابن مُجَاهد الكبير، فإنني رويته من طرق، وكثيراً ما أُدخل حروفاً من غيره إذا كانت مما رويتُه.

٣٩ ـ فأما ما وجدته في كتب المؤلفين ومسائل النحويين مما لا رواية لي فيه، فإني لا أُدخله في القراءات، إذ كان ذلك أمر لا ينبغي أن يقدم إلا برواية، ولقد تأملتُ ما خرج عن روايتي في ذلك وتتبعته في الكتب فوجدته يسيراً جداً، إذ كان أبو بكر بن مجاهد رحمه الله قد احتفل في كتابه الجامع فلم يشذ عنه من القراءات إلا اليسير، ثم أضفتُ أنا إليه ما رويته من سواه، وحذفت مما ذكره أيضاً من القراءات وما رويته عن غيره كلَّ ما خالف مرسوم المصحف لإجماع الأمة على رفضه[٢].

---

(١) في نسخة الضامن: وتعويلهم عليهم. وهو أنسب.

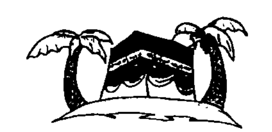
(٢) هذا هو الموقف الصحيح من القراءات المخالفة للرسم العثماني، وإنْ صح إسنادها، وفي ذلك يقول ابن جرير في كتاب القراءات: كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله ﷺ لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرأوا بها القرآن، فليس لنا اليوم أن نخطئ من قرأ به إذا كان ذلك موافق لخط المصحف، فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به ووقفنا عنه وعن الكلام فيه. اهـ (من الإبانة لمكي القيسي ص٤٠-٤١).

فهذا الذي قدمناه أحسن ما تأوله العلماء في معنى قول النبي ﷺ: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف**» ووجوه الاختلاف، والمروي في حروف القرآن.

على أنني تركتُ أقوالاً لم تقو، كمذهب من ذهب إلى أنَّ الاختلاف في التي[1] نزل عليها القرآن في المفهوم دون المسموع، كقولنا حلال وحرام، وخبر ما كان، وخبر ما يكون، وما أشبه ذلك من المعاني.

وكقول من ذهب إلى أنَّ جميع ما يُقرأ به مِن القراءات الموافقة لخط المصحف إنما هو حرف واحد، وذلك مذهب أبي جعفر الطبري[2] وغيره، وأقوالٌ غير ذلك تركتها، وأوردت أقوى الأقاويل وأشبهها بالأصول، وبالله التوفيق.

تمَّ بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الجمعة، ثالث عشر شهر جمادى الآخرة، من سنة سبع وخمسين وثمانمائة، على يد علي بن عبدالله بن محمد الغزي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه، ولجميع المسلمين أجمعين آمين.



(١) أي: الحروف التي نزل عليها القرآن.

(٢) قال ابن جرير رحمه الله: لا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية. اهـ. (تفسير ابن جرير ٥١/١).

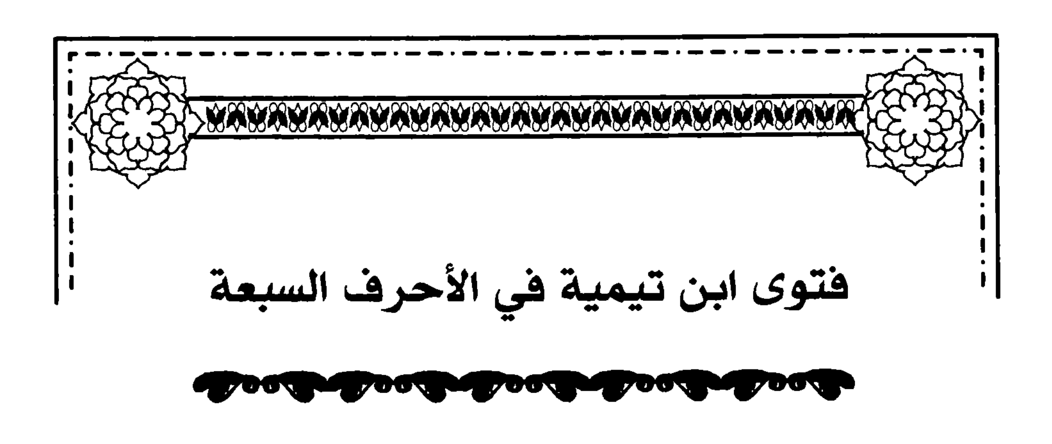
وهذا مذهب مرجوح، والله أعلم.



جواب سؤال عن المراد بالأحرف السبعة
وعن موجب الاختلاف بين القراء
فيما احتمله خط المصحف
وعن حكم القراءة بالشاذ

لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني





فتوى ابن تيمية في الأحرف السبعة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

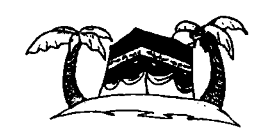
هذه الرسالة في الأصل موجودة ضمن فتاوى ابن تيمية التي جمعها الشيخ ابن قاسم رحمه الله تعالى، وهي فتوىٰ مشهورة منتشرة في الآفاق، ذائعة الصيت، ومع أن شيخ الإسلام كتبها على عجل، وفي ضيق من الوقت والقرطاس، إلا أنها من الرسائل المهمة في بيان هذه المسألة المهمة، ألا وهي مسألة الاختلاف الواقع بين القراء في الأحرف، ما نوعه، وما الأحكام المترتبة عليه.

وهذه الرسالة تدل أيضاً على سعة اطلاع شيخ الإسلام، وجمهريته في العلوم كلها، فقد كتب هذه الرسالة من غير رجوع إلى مصدر أو كتاب، اللهم إلا الحفظ الراسخ في قلبه، والثقة المطمئنة بمطالعاته، وتلك بعض قدرات شيخ الإسلام التي أقر له بها المخالف والموافق.

ولأنَّ المسألة شائكة كثيرة المآخذ والمآتي، والدلائل والإيرادات، ربما اكتفى بعض العلماء بذكر أقوال العلماء من غير ترجيح ولا اختيار، وقليل من المحققين من يجسر على الاختيار والانتقاء.

وهذه الرسالة تمثل طريقة الفقهاء في التعامل مع هذه المسالة، ولذلك سيجد القارئ نمطاً مختلفاً عن النمط الذي قرأه آنفاً بقلم المقرئ الكبير المهدوي رحمه الله تعالى، وابن تيمية لم يكن من علماء القراءات، ولم يكن له فيه باع طويل، ولكن هذه المسائل غير مختصة بالقراء بل هي من المسائل التي طرقها القراء والفقهاء والمحدثون، كل بطريقته الخاصة.

وأدعك أيها القارئ الكريم مع فتوىٰ شيخ الإسلام بعد أن أزوّدك بصور من مخطوطة هذه الرسالة.



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

ما يقول سيدي الشيخ جمع الله له خير الدنيا والآخرة في قول النبي صلى الله عليه
وسلم أنزل القرآن على سبعة أحرف ما المراد بهذه السبعة وهل هذه القراءات المنسوبة
إلى نافع وعاصم وغيرهما هي الأحرف السبعة أو واحد منها وما السبب الذي أوجب الاختلاف
بين القراء فيما احتمله خط المصحف وهل تجوز القراءة برواية الأعمش وابن محيصن وغيرهما
من القراءات الشاذة أم لا وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصلاة بها أم لا أفتونا مأجورين

أجاب الشيخ تقي الدين بن تيمية الحمد لله رب العالمين

هذه مسألة كبيرة قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير
والكلام وشرح الغريب وغيرهم حتى صنف فيها التصنيف المفرد ومن آخر ما أفرد في ذلك
ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي المعروف بأبي شامة صاحب
شرح الشاطبية فأما ذكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها مبسوطا فيحتاج من
ذكر الأحاديث الواردة في ذلك وذكر ألفاظها وسائر الأدلة إلى ما لا يتسع له هذا المكان
ولا يليق بمثل هذا الجواب ولكن نذكر النكت الجامعة التي تنبه على المقصود بالجواب فنقول
لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن
القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة بل أول من جمع قراءات هؤلاء
هو الإمام أبو بكر بن مجاهد وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد فإنه أحب أن يجمع المشهور
من قراءات الحرمين والعراقين والشام إذ هذه الأمصار الخمسة التي خرج منها علم النبوة من
القرآن وتفسيره من الحديث والفقه في الأعمال الباطنة والظاهرة وسائر العلوم الدينية
فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ليكون ذلك موافقا
لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات
السبعة هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير
قراءتهم ولهذا قال من قال من أئمة القراء لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه
يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين ولا نزاع
بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده
بل قد يكون معناها متفقا أو متقاربا كما قال عبد الله بن مسعود إنما هو كقول أحدكم
أقبل وهلم وتعال وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر لكن كلا المعنيين حق وهذا
اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي صلى

صورة المخطوطة

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خيركم من تعلم القران وعلمه كما رواه البخاري في

صحيحه وكان يقرئ القران ... سنة قال حدثنا الذين كانوا يقرؤننا عثمن بن عفان

وعبد الله بن مسعود وغيرهما انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر

ايات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القران والعلم والعمل

جميعا ولهذا دخل في معنى قوله خيركم من تعلم القران وعلمه تعلم حروفه ومعانيه جميعا

بل تعلم معانيه هو المقصود الاول بتعليم حروفه وذلك هو الذي يزيد الايمان كما قال

جندب بن عبد الله وعبد الله بن عمر وغيرهما تعلمنا الايمان ثم تعلمنا القران فازددنا

ايمانا وانتم تتعلمون القران ثم تتعلمون الايمان وفي الصحيحين عن حذيفة قال حدثنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم حديثين رايت احدهما وانا انتظر الاخر حدثنا ان الامانة نزلت

في جذر قلوب الرجال ونزل القران وذكر الحديث بطوله ولا تسع هذه الورقة لذكر

ذلك وانما المقصود التنبيه على ان ذلك كله مما بلغه رسول الله صلى الله عليه

وسلم الى الناس وبلغناه اصحابه عنه الايمان والقران حروفه ومعانيه وذلك مما اوحاه

الله اليه كما قال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب

ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا . تجوز القراءة في الصلوة

وخارجها بالقراات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراات وليست شاذه

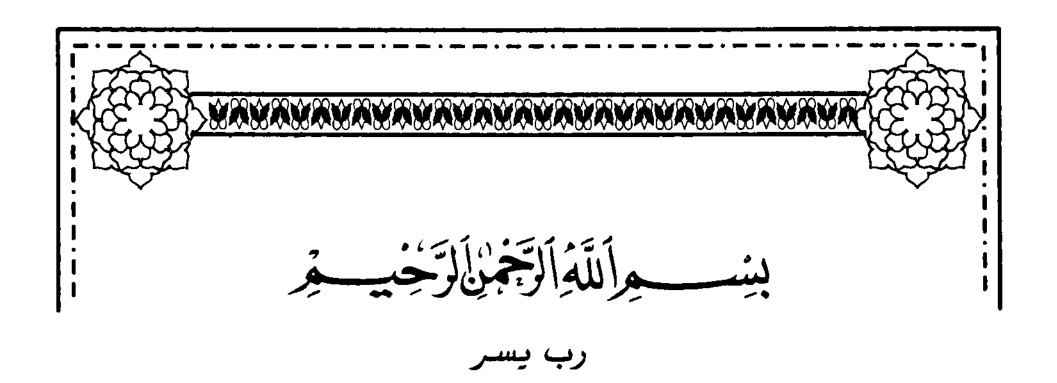
حينئذ والله اعلم بالصواب

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في

يوم الثلاثا ثاني عشر من جماد الاولى من شهور

سنة تسع وخمسين وثمان مائة

صورة المخطوطة



رب يسر

ما يقول سيدي الشيخ ـ جمع الله له خير الدنيا والآخرة ـ في قول النبي ﷺ: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**».

ما المُراد بهذه السبعة؟

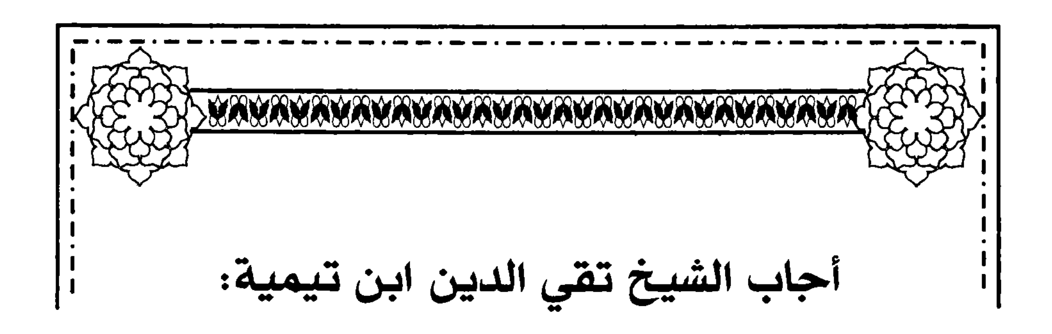
وهل هذه القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم وغيرهما هي الأحرف السبعة؟ أو واحد منها؟

وما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟

وهل تجوز القراءة برواية الأعمش وابن محيصن وغيرهما من القرءات الشاذة أم لا؟ وإذا جازت القراءة بها فهل تجوز الصلاة بها أم لا؟

أَفتونا مأجورين.





أجاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية:

١ ـ الحمد لله رب العالمين، هذه مسألة كبيرة قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي المعروف بأبي شامة صاحب «شرح الشاطبية»(١).

فأمَّا ذِكر أقاويل الناس وأدلتهم وتقرير الحق فيها مبسوطاً فيحتاج من ذكر الأحاديث الواردة في ذلك وذكر ألفاظها وسائر الأدلة إلى ما لا يتسع له هذا المكان، ولا يليق بمثل هذا الجواب، ولكن نذكر النكت الجامعة التي تنبه على المقصود بالجواب، فنقول:

٢ ـ لا نزاع بين العلماء المعتبرين أنَّ الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أنَّ القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة

---

(١) الكتاب الذي أفرد فيه أبو شامة هذه المسألة هو كتاب المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز وقد طبع الكتاب بعدة تحقيقات.

وأما شرح الشاطبية الذي ذكره ابن تيمية فاسمه إبراز المعاني من حرز الأماني، وهو من أعظم شروح الشاطبية حتى إنه قد فاق شرح شيخه علم الدين السخاوي تلميذ الشاطبي رحمهم الله، وقد قال بعض العلماء إن هذين الشرحين سبب اشتهار هذه القصيدة والله أعلم.

المشهورة، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة، ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعِراقين والشام، إذ هذه الأمصار الخمسة التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره من الحديث، والفقه في الأعمال الباطنة والظاهرة، وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أنَّ القراءات السبعة هي الحروف السبعة، أو أنَّ هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يُقْرأَ بغير قراءتهم.

ولهذا قال من قال من أئمة القراء: لولا أنَّ ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي، إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين[١].

٣ ـ لا نزاع بين المسلمين أنَّ الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناهما متفقاً أو متقارباً، كما قال عبدالله بن مسعود: «إنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال»[٢].

وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كِلا المعنيين حق، وهذا اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي ﷺ في هذا الحديث، حديث: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**»: «**إن قلت غفوراً رحيماً أو**

(١) انظر ترجمة يعقوب في سير أعلام النبلاء ١٠/١٧٠، وغاية النهاية ٢/٣٨٨.

(٢) مر تخريجه في المقدمة.

قلت عزيزاً حكيماً فالله كذلك، ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة»[1].

(١) رواه ابو داود ح١٢٩٧.
هكذا حمل شيخ الإسلام هذا الخبر على أنه وارد في ما سبيله الاختلاف فيه أن يكون من اختلاف التنوع.
وقد ذهب طائفة من المحققين إلى أن هذه الرواية إنما وردت فيما قرئ على سبيل الخطأ من القارئ، إذ أن ذلك كله كان من أوصاف الباري عز وجل، وهذا القول أولى بالصواب، والعلم عند الله.
قال أبو عبيد: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: قال عبدالله: ليس الخطأ أن تدخل بعض السورة في الأخرى، ولا أن تختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، أو غفور رحيم، ولكن الخطأ أن تجعل فيه ما ليس منه، أو أن تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة.
قال أبو عبيد: أرى عبدالله إنما أراد بهذا أنه إذا سمع السامع من يقرأ هذه الحروف من نعت الله عز وجل لم يجز له أن يقول: أخطأت، لأنها كلها من نعوت الله، ولكن يقول: هو كذا وكذا على ما قال أبو العالية، وليس وجهه أن يضع كل حرف من هذا في موضع الآخر، وهو عامد لذلك، فإذا سمع رجلاً ختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، فهناك يجوز له أن يقول: أخطأت، لأنه خلاف الحكاية عن الله عز وجل، فهذا عندنا مذهب عبدالله في الخطأ. اهـ. (الفضائل). وقال البيهقي رحمه الله في شعب الإيمان: «والصحيح أن يكون المراد بالحروف السبعة اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن وإليه ذهب أبو عبيد وعليه دل ما روينا عن ابن مسعود، إنما هو كقول أحدهم: أقبل وهلم وتعال، وإنه إنما يجوز قراءته على الحروف التي هي مثبتة في المصحف الذي هو الإمام بإجماع الصحابة وحملوا عن الصحابة دون غيرها من الحروف، وإن كانت جائزة في اللغة نحو هذا ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة أو رحمة بعذاب، فهذا حديث إسناده لا بأس به غير أن الشيخين لم يخرجاه في الصحيح، ويحتمل أن يكون هذا التفسير من بعض الرواة فقد رواه عبدالرحمٰن بن أبي ليلى وغيره عن أبي بن كعب وليس فيه هذا التفسير ولا هو في حديث عثمان، ولا ابن عباس وغيرهما ممن روى هذا الحديث عن النبي ﷺ فإن صح ذلك فيحتمل أن يكون المراد به أن ذلك في جملة ما نزل من القرآن غير أنه قرأه في غير الموضع الذي نزل فيه فلا يأثم به ما لم يختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة وفي مثل ذلك ورد ما أخبرنا... وساق إسناده إلى عبدالله قال: «ليس الخطأ أن يقرأ غفور رحيم مكان عزيز حكيم، ولكن الخطأ أن يقرأ ما ليس منه أو يختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة». =

٤ ـ وهذا كما في القراءات المشهورة: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا﴾ و﴿**وإلا أن يُخافا ألا يقيما**﴾[(١)] ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ﴾ و﴿**ولَتزول منه الجبال**﴾[(٢)] و﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ و﴿**بل عجبتُ**﴾[(٣)] ونحو ذلك.

٥ ـ ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقاً من وجه متبايناً من وجه، كقوله:

﴿يَخْدَعُونَ﴾ و﴿يُخَادِعُونَ﴾[(٤)] و﴿يَكْذِبُونَ﴾ و﴿يُكَذِّبُونَ﴾[(٥)] و﴿**لمستم**﴾ و﴿لَـٰمَسْتُمُ﴾[(٦)] و﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ و﴿**يطَّهَّرن**﴾[(٧)] ونحو ذلك.

= قال: يعني: والله أعلم ليس الخطأ المأثوم به مخطئه أن يقرأه هكذا لأن الذي قرأه من جملة ما نزل من القرآن وهو من أسماء الله عز وجل فلا يأثم بقراءته في غير موضعه، والله أعلم.

قلت: ولابن الهيصم كلام في هذا المعنى طويل، وهو جيد صائب نقلته في مقدمة أحاسن الأخبار فأحيل القارئ الكريم إليه، فإنه بحث محرر.

(١) البقرة، ٢٢٩.
هاتان القراءاتان سبعيتان، قرأ بالضم في يخافا حمزة وجبلة عن المفضل عن عاصم، ومن العشرة أبو جعفر ويعقوب (غاية الاختصار ٢/٤٢٩).

(٢) سورة إبراهيم عليه السلام، ٤٦.
بالفتح في أول لتزول والضم في آخره قراءة علي الكسائي، (غاية الاختصار ٢/٥٣٥).

(٣) الصافات، ١٢.
وضم التاء قراءة حمزة والكسائي، واختيار خلف (غاية الاختصار ٢/٦٣٤).

(٤) البقرة، ٩.
يخادعون قراءة ابن كثير وأبو عمرو ونافع (غاية الاختصار ٢/٤٠٥).

(٥) البقرة، ١٠.
وبالتخفيف قرأ أهل الكوفة، والتشديد قراءة من سواهم (غاية الاختصار ٢/٤٠٥).

(٦) النساء، ٤٣، والمائدة ٦.
بغير ألف قراءة حمزة والكسائي وخلف والمفضل عن عاصم (غاية الاختصار ٢/٤٦٤).

(٧) البقرة، ٢٢٢.
والتشديد قراءة الكوفيين إلا حفص عن عاصم، والبرجمي عن أبي بكر شعبة، وجبلة عن المفضل كلاهما عن عاصم (غاية الاختصار ٢/٤٢٩).

٦ ـ وهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى؛ ظناً أن ذلك تعارض، بل كما قال عبدالله بن مسعود ـ رَضيَ اللَّهُ عنهُ ـ: «من كفر بحرف منه فقد كفر به كله»[١].

٧ ـ وأما ما اتحد لفظه ومعناه، وإنما يتنوع صفة النطق به ـ كالهمزات، والمدَّات، والإمالات، ونقل الحركات، والإظهار، والإدغام، والاختلاس، وترقيق اللامات والراءات، أو تغليظها، ونحو ذلك ـ مما تسمي القراء عامته الأصول ـ فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ أو المعنى، إذ أن هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه، أو اختلف معناه من المترادف ونحوه، ولهذا كان دخول هذا في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها مما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى، وإنْ وافق رسم المصحف، وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل.

٨ ـ ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعين من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن إسحق الحضرمي ونحوهما كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها، بِلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا

---

(١) مر هذا الخبر في المقدمة.

قراءة[1] - كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم - يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع وشيبة بن نِصاح المدنيين وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب بن إسحق وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي[2].

---

(١) هكذا هو في المخطوط ولعل الصواب: قراءتهما، أي قراءة حمزة والكسائي.
بل قال الذهبي: ولقد عومل حمزة مع جلالته بالإنكار عليه في قراءته من جماعة من الكبار ولم يجر مثل ذلك ليعقوب الحضرمي أبداً (السير ١٠/١٧١).
وقد مر اعتراض المقرئ المهدوي على ابن مجاهد أن في غير السبعة من هو أشهر منهم.

(٢) أجاز شيخ الإسلام القراءة بالعشر وما زاد عليها كالأحد عشر وغيرها وضبط ذلك في هذه الرسالة بألا يكون شاذاً، والشذوذ عنده هو مخالفة الرسم، وبأن يكون قد ثبت لدى الإنسان صحة هذه القراءة وهو الإسناد الصحيح، وصحح قراءة الأعمش وغيره، وهذه مسألة فيها خلاف بين العلماء.
والحق أن في هذه المسألة اتفاقاً واختلافاً، فالقراءات العشر محل اتفاق بين المسلمين على صحة القراءة بها، ويلحق بهم كل من له اختيار لم يخرج به عن حروفهم، كاختيار أبي عبيد وابن جرير وابن جبارة الهذلي وغيرهم.
وما زاد عن هؤلاء فمحل اختلاف.
فنقل النووي (في التبيان ص١٢٣) عن أصحابه الشافعية وعن غيرهم من العلماء أنه لا يقرأ بالشاذة المنقولة عن غير السبعة، وقال: قال أصحابنا وغيرهم: لو قرأ بالشواذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً لم تبطل، ولم تحسب له تلك القراءة.
قال العلماء: من قرأ بالشاذ إن كان جاهلاً به أو بتحريمه عرف ذلك، فإن عاد إليه أو كان عالماً به عُزِّر تعزيراً بليغاً إلى أن ينتهي عن ذلك. اهـ.
وقال ابن الجزري: أجاز القراءة بذلك في الصلاة بعضهم، لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد.
وأكثر العلماء على عدم الجواز لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين.
وتوسط بعضهم، فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن=

وللعلماء في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب، ويقرأونه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء، ولم ينكره أحد منهم.

٩ - وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل من كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ، الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة، في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قضية مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف كما سنبينه[(١)].

= بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن (النشر ١/١٤-١٥).
وذكر ابن الجزري أيضاً أن من يقرأ بالثلاث الزائدة على العشرة وهي قراءة ابن مخيصن والأعمش والحسن البصري لا ينكر عليه، مع اعترافه أن المتواتر هو العشر فقط، وقال في سياق الاستدلال لذلك: وقرأنا بذلك على شيوخنا وقرأوا كذلك على شيوخهم ولم ينكر أحد علينا، وشهد في أجايزنا بها علماء الاسلام الأعلام، لكن لا يرون الصلاة بهذه القراءات الثلاثة الزائدة على العشر. اهـ (منجد المقرئين ص٢٤).
وقرر ابن عبدالبر والسخاوي وتلميذه أبو شامة المنع من القراءة بهذه القراءات، ومآخذهم هي التي سيذكرها شيخ الإسلام ونقلها ابن الجزري في كلامه آنفاً (انظر: التمهيد ٨/٢٩٣، وجمال القراء وكمال الإقراء ١/٢٤١، والمرشد الوجيز ص٣٩٩).

(١) ابن شنَبُوذ: هو المقرئ الحافظ محمد بن أحمد بن شنبوذ البغدادي، شيخ الإقراء في بغداد، كان معاصراً لابن مجاهد، وكان بينهما ما يكون بين الأقران، وكان يجتهد في مسألة قراءات الصحابة ويختار من قولي أهل العلم الذين سيذكرهما ابن تيمية لاحقاً جواز الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب.
قال الذهبي (في معرفة القراء ١/٢٧٧-٢٧٨): وكان يرى جواز الصلاة بما جاء في مصحف أُبيّ ومصحف ابن مسعود، وبما صح في الأحاديث - مع أن الإختلاف في جوازه معروف بين العلماء قديماً وحديثاً - ويتعاطى ذلك.
وكان ثقة في نفسه صالحاً ديناً متبحراً في هذا الشأن..
قال أبو عمرو الداني: سمعت عبد الرحمٰن بن عبدالله الفرائضي يقول: استتيب ابن شنبوذ على هذه الآية ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ قرأ: **﴿فإنك أنت الغفور الرحيم﴾**، قال لنا عبدالرحمٰن: فسمعت أبا بكر الأبهري يقول: أنا كنت ذلك=

= اليوم الذي نوظر فيه ابن شنبوذ حاضراً مع جملة الفقهاء وابن مجاهد بالحضرة.

قال الداني: حُدثت عن إسماعيل بن عبدالله الأشعري حدثنا أبو القاسم بن زنجي الكاتب الأنباري قال: حضرت مجلس الوزير أبي علي بن مقلة وزير الراضي وقد أحضر ابن شنبوذ، وجرت معه مناظرات في حروف حكي عنه أنه يقرأ بها وهي شواذ، فاعترف منها بما عمل به محضر، بحضرة أبي علي بن مقلة، وأبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن موسى الهاشمي، وأبي أيوب محمد بن أحمد، وهما يومئذ شاهدان مقبولان.

نسخة المحضر: سئل محمد بن أحمد بن أيوب، المعروف بابن شنبوذ، عما حُكِيَ عنه أنه يقرأه، وهو: (فامضوا إلى ذكر الله) فاعترف به، وعن (وتجعلون شكركم أنكم تكذبون)، وعن (كل سفينة صالحة غصباً) فاعترف به، وعن (كالصوف المنفوش) فاعترف به، وعن (فاليوم ننحيك ببدنك) فاعترف به، وعن (تبت يدا أبي لهب وقد تب) فاعترف به، وعن (فلما خر تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولا في العذاب المهين) فاعترف به، وعن (والذكر والأنثى) فاعترف به، وعن (فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاماً) وعن (وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون) وعن (وفساد عريض) فاعترف بذلك.

وفيه: اعترف ابن شنبوذ بما في هذه الرقعة بحضرتي، وكتب ابن مجاهد بيده، يوم السبت لست خلون من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة. اهـ.

ونقل ابن الجوزي وغير واحد في حوادث سنة ثلاث هذه أنَّ ابن شنبوذ أُحضر وأُحضر عمر بن محمد بن يوسف القاضي وابن مجاهد، وجماعة من القراء، ونوظر فأغلظ للوزير في الخطاب، وللقاضي، ولابن مجاهد، ونسبهم إلى قلة المعرفة، وأنهم ما سافروا في طلب العلم كما سافر، فأمر الوزير بضربه سبع درر، وهو يدعو على الوزير بأن يقطع الله يده، ويشتت شمله، ثم أوقف على الحروف التي يقرأ بها، فأهدر منها ما كان شنعا، وتوبوه عن التلاوة بها غصباً.

وقيل إنه أخرج من بغداد فذهب إلى البصرة، وقيل إنه لما ضرب بالدرة جرد وأقيم بين الهنبارين وضرب نحو العشر، فتألم وصاح وأذعن بالرجوع، وقد استجيب دعاؤه على الوزير وقطعت يده وذاق الذل (المنتظم لابن الجوزي ٣٠٨/٦، غاية النهاية ٥٤/٢).

توفي ابن شنبوذ رحمه الله في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة.

قال الذهبي: كان له رأي في القراءة بالشواذ التي تخالف رسم الإمام، فنقموا عليه لذلك، وبالغوا وعزروه، والمسألة مختلف فيها في الجملة، وما عارضوه أصلاً بما أقرا به ليعقوب ولا لأبي جعفر، بل فيما خرج به عن المصحف العثماني (السير ٢٦٥/١٠). =

١٠ ـ ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده ـ كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره ولم يتصل به بعض هذه القراءات ـ فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه.

١١ ـ فإنَّ القراءة كما قال زيد بن ثابت: «سنة يأخذها الآخر عن الأول»[(١)].

كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة ومن أنواع صفة الأذان والإقامة وصفة صلوات الخوف وغير ذلك كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم غيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلم، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك، ولا أن يخالفه، كما قال النبي ﷺ: **«لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»**.

١٢ ـ وأما القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف العثماني ـ مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما: **﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى﴾** كما قد ثبت ذلك في الصحيحين[(٢)]، ومثل قراءة عبدالله: **﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾**، وكقراءته: **﴿إن**

= وقد أطال أبو شامة بشرح القصة وذكر تفاصيلها، ثم ختمها بقوله: وابن شنبوذ وإن كان ليس بمصيب فيما ذهب إليه، ولكن خطأه في واقعة لا يُسقط حقه من حرمة أهل القرآن والعلم، فكان الرفق به ومداراته أولى من إقامته مقام الدعار المفسدين في الأرض، وإجرائه مجراهم في العقوبة، فكان اعتقاله وإغلاظ القول له كافياً في ذلك إن شاء الله تعالى. اهـ (المرشد الوجيز ص٤١٠).

(١) رواه أبو عُبَيد ص٢١٩، وسعيد بن منصور ٢/٢٦٠، ومن طريقه البيهقي في السنن ٢/٣٨٥، وفي الشعب ٢/٥٤٨ من طريق أخرى، والطبراني في الكبير ٥/١٣٣، والمستغفري في فضائل القرآن ح٤٤٤.

(٢) رواه البخاري ح٤٩٤٤، ومسلم ح٨٢٤.

كانت إلا زقية واحدة﴾[1] ونحو ذلك ـ فهذه إذا ثبتت عن بعض الصحابة فهل يجوز أن يقرأ بها في الصلاة؟

على قولين للعلماء، هما روايتان مشهورتان عن الإمام أحمد، وروايتان عن مالك.

إحداهما: يجوز ذلك، لأنَّ الصحابة والتابعين كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة.

والثانية: لا يجوز ذلك، وهو قول أكثر العلماء، لأنَّ هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الآخرة.

١٣ ـ فإنه قد ثبت في الصحاح عن عائشة وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ: أنَّ جبريل عليه السلام كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين[2].

---

(١) المحتسب ٢/٢٠٦.

(٢) حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها متفق عليه رواه البخاري ح **٥٩٥٣** ومسلم ح **٢٤٥٠** بروايتها عن فاطمة رضي الله عنها، ولفظه:

عن عائشة قالت: كن أزواج النبي ﷺ عنده، لم يغادر منهن واحدة، فأقبلت فاطمة تمشي، ما تخطئ مشيتها من مشية رسول الله ﷺ شيئاً، فلما رآها رحب بها، فقال: **«مَرْحَباً بِابْنَتي»** ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثم سارها فبكت بكاء شديداً، فلما رأى جزعها سارها الثانية فضحكت، فقلت لها: خصك رسول الله ﷺ من بين نسائه بالسرار، ثم أنت تبكين؟ فلما قام رسول الله ﷺ سألتها ما قال لك رسول الله ﷺ؟ قالت: ما كنت أفشي على رسول الله ﷺ سره، قالت: فلما توفي رسول الله ﷺ قلت: عزمت عليك، بما لي عليك من الحق، لما حدثتني ما قال لك رسول الله ﷺ؟ فقالت: أما الآن، فنعم، أما حين سارني في المرة الأولى، فأخبرني **«أن جبريل كان يعارضه القرآن في كل سنة مرة، وإنه عارضه الآن مرتين، وإني لا أرى الأجلَ إلا قَدْ اقتربَ، فاتقي اللهَ واصبري، فإنَّه نِعْم السلف أنا لك»**، قالت: فبكيت بكائي الذي رأيت، فلما رأى جزعي سارني الثانية فقال: **«يا فاطمة، أما ترضي أن تكوني سيدة نساء**=

١٤ ـ والعرضة الآخرة: هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحفٍ أمر زيد بن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف، وإرسالها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها، باتفاقٍ من الصحابة، عليٍّ وغيرِه[(١)].

١٥ ـ وهذا النزاع لا بد أنْ يُبْنَى على الأصل الذي سأل عنه السائل، وهو: أنَّ القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا ؟

١٦ ـ فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف

= **المؤمنين، أو سيدة نساء هذه الأمة»؟** قالت: فضحكت ضحكي الذي رأيت.
وأما حديث ابن عباس فيريد شيخ الإسلام ما رواه البخاري في الصحيح ح ٦ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ـ ﷺ ـ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنْ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ.

(١) روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: لو كنت وليتُ الذي ولي عثمان لفعلت الذي فعل عثمان يعني في المصاحف (رواه أبو عُبَيد ص١٥٧، وابن أبي داود ١/١٧٧، والمستغفري في الفضائل ح٤٢١، والبيهقي في السنن ٢/٤٢).
وقال مصعب بن سعد: أدركتُ أصحاب النبي ﷺ حين شَقَّقَ عثمان المصاحف فلم يعب عليه ذلك منهم أحد.
(رواه أبو عُبَيد ص١٥٦، والبخاري في التاريخ ٧/٣٥١، وابن أبي داود في المصاحف ١/١٧٨، والمستغفري في الفضائل ح٤٢٢).
وقد كان علي قال في الجمع الأول جمع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع بين اللوحين.
(رواه أحمد ١/٢٣٠، وابن أبي شيبة ٦/١٤٨، وأبو عُبَيد في الفضائل ص١٥٦، وابن أبي داود في المصاحف ١/١٥٤، والمستغفري في الفضائل ح٤٢٤. وحسنه ابن حجر في فتح الباري ٩/١٢).

من الحروف السبعة، بل يقولون: إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الآخرة، التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول.

١٧ ـ وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام إلى أنَّ هذا المصحف مشتملٌ على الأحرف السبعة، وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام، كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره، بناءً على أنَّه لا يجوز على الأمة أنْ تُهملَ نقلَ شيءٍ من الأحرف السبعة، وقد اتفقوا على نقل هذا المصحف الإمام العثماني، وترك ما سواه، حيث أمر عثمان بنقل القرآن من الصحف التي كان أبو بكر وعمر كتبا القرآن فيها، ثم أرسل عثمان ـ بمشاورة الصحابة ـ إلى كل مِصر من أمصار المسلمين بمصحف وأمر بترك ما سوى ذلك.

١٨ ـ قال هؤلاء: ولا يجوز أن يَنهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة.

١٩ ـ ومن نصر قول الأولين يجيب تارة بما ذكر محمد بن جرير وغيره منْ أنَّ القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جائزاً لهم، مرخصاً لهم فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه[١].

٢٠ ـ كما أنَّ ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوصاً، بل مفوضاً إلى اجتهادهم، ولهذا كان ترتيب مصحف عبدالله على غير ترتيب مصحف زيد وكذلك مصحف غيره[٢].

---

(١) قد مضى إيضاح ذلك من قول العلامة المهدوي في الرسالة السابقة.

(٢) ليست هذه المسألة في الوضوح كسابقتها، مع أن شيخ الإسلام قد سوى بينهما، ففي هذه المسألة اختلاف كبير، والتحقيق أن ترتيب السور بعضها مع بعض توقيفي، وبإعلام عن النبي ﷺ. =

٢١ ـ وأما ترتيب آيات السور فهو منزلٌ منصوص عليه، فلم يكن لهم أنْ يُقدّموا آية على آية في الرسم، كما قدموا سورة على سورة، لأنَّ ترتيب الآيات مأمور به نصاً، وأما ترتيب السور فمفوض إلى اجتهادهم[1]، قالوا: فكذلك الأحرف السبعة.

فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم

= واختلاف ترتيب مصاحف الصحابة ليس دليلاً على رجحان القول الآخر، بل هو من قبيل اختلافهم في إثبات بعض الآيات المنسوخة والسور المرفوعة.
والذي تطمئن إليه النفس، ويستريح إليه القلب، أن هذا الترتيب العثماني إنما هو ترتيب العرضة الأخيرة، التي يستدل بها ابن تيمية - وغيره من المحققين- على أمور كثيرة تتعلق بالكتاب العزيز من نحو نسخ الأحرف الأخرى التي لم يتم العرض بها، ونسخ بعض السور والآيات.
وقد يستدل لهذا القول بأسماء السور، ففاتحة الكتاب إنما سميت كذلك لأنها أول سورة فيه، ومعلوم أن أسماء السور توقيفية فقد كان النبي ﷺ يقول: «**ضعوا آية كذا في سورة كذا**»، فيسميها.
ومحل بحث هذه المسألة في كتب علوم القرآن، والله أعلم.

(١) قد يستدل بمحل الاتفاق على محل الخلاف في هذه المسألة، أعني أن العلماء اتفقوا على أن ترتيب الآي توقيفي، فيقال: إن آخر آية من السورة السابقة مع أول آية من السورة اللاحقة بمنزلة الآيتين من سورة واحدة.
ولا سيما أن الترابط بين آخر آية وأول آية في بعض السور جلي جداً، حتى كأنك في سورة واحدة، وفي سياق واحد.
ومع أن الخبر الوارد في شأن سورة براءة والأنفال منكر لا يصح عن عثمان إلا أن الوحدة الموضوعية في السورتين جلية، وكذلك تناسب الآيات يظهر في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ آخر سورة الحجر مع قوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ أول سورة النحل، وهي تتلو سورة الحجر في الترتيب.
وفي تناسب السور كتب على حيالها، والله أعلم.
وعلى كل فالاختلاف في هذه المسألة يجب أن ينقطع، بعد إجماع الصحابة على المصحف العثماني، ولئن كان العلماء - كمالك وغيره - حرموا مخالفة الرسم العثماني لإجماع الصحابة عليه، فإن مسألة الترتيب في الحكم سواء، ولا سيما أن مستندهم في المسألتين واحد وهو إجماع الصحابة.

معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن لهم في ذلك تركٌ لواجب ولا فعل لمحظور.

٢٢ ـ ومن هؤلاء من يقول: بأن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لِما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم، وهو أوفق لهم، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الآخرة، ويقولون: إنه نسخ ما سوى ذلك.

٢٣ ـ وهؤلاء يوافق قولهم قول من يقول: إن حروف أبي بن كعب وابن مسعود وغيرهما مما يخالف رسم هذا المصحف منسوخة.

٢٤ ـ وأما من قال عن ابن مسعود أنه يجوز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، وإنما قال: «قد نظرت إلى القرأة فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال، فاقرأوا كما عُلِّمتم»، أو كما قال.

٢٥ ـ فمن جوّز القراءة بما يخرج عن المصحف مما ثبت عن الصحابة قال: يجوز ذلك، لأنه من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها.

٢٦ ـ ومن لم يجوزه فله ثلاثة مآخذ:

تارة يقول: ليس هو من الحروف السبعة.

وتارة يقول: هو من الحروف المنسوخة.

وتارة يقول: هو مما انعقد إجماع الصحابة على الإعراض عنه.

وتارة يقول: لم ينقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، وهذا هو الفرق بين المتقدمين والمتأخرين[1].

٢٧ ـ ولهذا كان في المسألة قول ثالث، وهو اختيار جدي أبي البركات، أنه إن قرأ بهذه القراءات في القراءة الواجبة ـ وهي الفاتحة عند القدرة عليها ـ لم تصح صلاته، لأنَّه لم يتيقن أنَّه أدَّى الواجب من القراءة، لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإنْ قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل صلاته، لأنَّه لم يتيقن أنَّه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أنْ يكون ذلك من الحروف السبعة التي أنزل عليها.

٢٨ ـ وهذا القول ينبني على أصل، وهو أنَّ ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟

فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً.

وذهب فريق من أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع

---

(١) هذه أربعة مآخذ لا ثلاثة، إلا أن الرابع لم يشتهر من مآخذ المتقدمين، وإنما شرطه المتأخرون لتصحيح التلاوة.

وعبارة شيخ الإسلام (نقلاً يثبت بمثله القرآن) عبارة ذكية، فإن بعض المتأخرين اشترط نقل التواتر في تصحيح القراءة، بينما ادعى بعضهم أن ذلك مكابرة بل يكتفى بالنقل الصحيح المستفيض وإن لم يبلغ حد التواتر.

وقد وجدت بعض النصوص عن بعض المتقدمين تتجه في هذا المنحى.

ذكر ابن الجزري في منجد المقرئين ص٦٧ عن محمد بن صالح أنه قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو بن العلاء كيف تقرأ: ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾﴾ فقال: بالكسر، فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي ﷺ لا يعذب بالفتح، فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال سمعت النبي ﷺ ما أخذت عنه، وتدري ما ذاك؟ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة. اهـ.

فترى كيف أن أبا عمرو لم يقبل رواية القرآن بإسناد الواحد الثقة، والله أعلم.

بعض هؤلاء ـ كالقاضي أبي بكر ـ بخطأ الشافعي وغيره، ممن أثبت البسملة من القرآن في غير سورة النمل، لزعمهم أنَّ ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنَّه يجب القطع بنفيه[1].

٢٩ ـ والصواب: القطع بخطأ هؤلاء[2]، وأنَّ البسملة آية من كتاب الله حيث كتبها الصحابة في المصحف، إذ لم يكتبوا فيه إلا القرآن، وجرَّدوه عما ليس منه، كالتخميس، والتعشير، وأسماء السور، ولكن مع ذلك لا يقال: هي من السورة التي بعدها، كما ليست من السورة التي قبلها، بل هي كما كُتبت آية أنزلها الله في أول

(١) مأخذ القاضي أن القرآن قطعي الثبوت، بينما البسملة فيها اختلاف بين العلماء، مما يعني أنها ظنية الثبوت، وعليه بنى أن كل ما اختلف فيه يجب نفيه من المصحف، وفي ذلك نظر، ليس من كون المصحف قطعي الثبوت فذلك لا شك فيه، إنما نفيه وقوع خلاف في آياته وسوره القطعية الثبوت، فقد وقع ذلك في الأول، حيث كان ابن مسعود يحك المعوذتين من مصحفه، فهل هذا الاختلاف يوجب نفي المعوذتين من القرآن؟

ويستدل للشافعي بما ذكره شيخ الإسلام أن الصحابة ـ الذين أرادوا قطع فتنة الاختلاف وحسم مادتها ـ لم يكونوا ليثبتوا في القرآن ما ليس منه، وها هي البسملة مثبتة في مواضعها أوائل سور القرآن إلا براءة، مما يدل على أن الأمر لم يثبت باستحسان منهم ولا قياس، إنما هي الرواية وحسب.

وقد ذكرت في أكثر من موضع أن الخلاف في بسملة الفاتحة مبني على اختلاف القراء في عد الآي، وهو علم مروي مع القراءة فأحيل القارئ إلى ما كتبت في تعليقة على فضائل القرآن للمستغفري ح ٦٠٣ في باب: باب من لم يعد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ من الفاتحة آية، وذلك لإخفائها، وهو قول فقهاء أهل العراق وقراء أهل الحجاز وأهل البصرة. اهـ.

(٢) القطع بالنفي والإثبات كان سبب الفتنة التي وقعت بين المسلمين لما التقى أهل العراق وأهل الشام في غزو أرمينية وأذربيجان، واستصرخ حذيفة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهما في الخبر المشهور الذي ذكره المهدوي في الرسالة السابقة.

والذي عليه السلف رضي الله عنهم النهي عن القطع بنفي قراءة أنها ليست من المصحف كما ذكرته آنفاً في مقدمة الكتاب تحت عنوان: أنواع الاختلاف.

كل سورة، وإنْ لم تكن من السورة، وهذا أعدل الأقوال الثلاثة في هذه المسألة.

وسواء قيل بالقطع في النفي والإثبات، فذلك لا يمنع كونها من موارد الاجتهاد التي لا تكفير ولا تفسيق فيها للنافي ولا للمثبت، بل قد يقال ما قاله طائفة من العلماء أنَّ كل واحد من القولين حق، وأنه آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يصلون ولا يفصلون بها[(١)].

٣٠ ـ وأما قول السائل: ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟

فهذا مرجعه إلى النقل، واللغة العربية، لتسويغ الشارع لهم القراءة بذلك كله، إذ ليس لأحد أن يقرأ برأيه المجرد، بل القراءة سنة متبعة، وهم إذا اتفقوا على اتباع القرآن المكتوب في المصحف الإمام ـ وقد أقرئ بعضهم بالياء وبعضهم بالتاء ـ لم يكن واحد منهما خارجاً عن المصحف، ومما يوضح ذلك أنهم يتفقون في بعض المواضع على

---

(١) الوصل يعقوب وأبو عمرو من غير رواية السوسي وشجاع عنه، وحمزة وخلف في اختياره، واعتاض اليزيدي ـ في رواية غير السوسي عنه عن أبي عمرو ـ عن الفصل بين السورتين بسكتة، فهؤلاء الذين عناهم شيخ الإسلام بأنهم لا يفصلون بين السور بالبسملة.

والباقون بسملوا بين السورتين إلا بين الأنفال والتوبة (غاية الاختصار ٤٠١/١).

قال الشاطبي رحمه الله تعالى في لاميته في باب البسملة:

وبسمل بين السورتين بسنة ... رجال نموها درية وتحملا

ووصلك بين السورتين فصاحة ... وصل واسكنن كل جلاياه حصلا

ثم قال:

ومهما تصلها أو بدأت براة ... لتنزيلها بالسيف لست مبسملا

ولا بد منها في ابتدائك سورة ... سواها وفي الأجزاء خير من تلا

ياء أو تاء، ويتنوعون في بعض، كما اتفقوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ في مَوضع وتنوعوا في موضعين[1].

٣١ ـ وقد بينا أن القراءتين كالآيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات، لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم[2]، والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على حفظ المصاحف.

٣٢ ـ كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن ربي قال لي: قم في قريش فأنذرهم**»، **فقلت**: «**أي ربِّ، إذاً يثلغوا رأسي**»، **فقال**: «**إني مبتليك ومبتلٍ بك، ومنزلٌ عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرأه نائماً ويقظان، فابعث جنداً أبعث مثليهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق أنفق عليك**»[3].

فأخبر أن كتابه لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تُغسل بالماء، بل

---

(١) اختلفوا في موضع سورة البقرة، آية: ٧٤ ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ۝٧٤ أَفَتَطۡمَعُونَ﴾ فقرأ ابن كثير بالياء والباقون بالتاء.
وفي موضع سورة البقرة، آية ٨٥، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ۝٨٥ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وخلف وأبو بكر والمفضل كلاهما عن عاصم بالياء، والباقون بالتاء.

(٢) من مصطلحات القراء في رسم المصحف وضبطه ما يسمى بحذف الاختصار أو الاقتصار، واستخدام ابن تيمية للفظة (أخصر) قد يدل على أنه اطلع على هذا الفن.

(٣) هذا حديث صحيح، رواه مسلم من حديث قتادة عن مطرف بن عبدالله بن الشخير عن عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه، في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/١٩٧).
وقد ذكر شيخ الإسلام محل الشاهد منه بالمعنى، ولفظه كما في الصحيح: عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبداً حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليك=

يقرأه في كل حال، كما جاء في نعت أمته أناجيلهم في صدورهم، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرأونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب.

٣٣ ـ وقد ثبت في الصحيح أنه جمع القرآن كله على عهد النبي ﷺ جماعة من الصحابة، كالأربعة الذين من الأنصار[(١)]، وكعبدالله بن عمرو[(٢)].

= وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرأه نائماً ويقظان، وإن الله أمرني أن أحرق قريشاً، فقلت: رب إذاً يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة، قال: استخرجهم كما استخرجوك، واغزهم نغزك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشاً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك.. الحديث.

قال النووي رحمه الله: أما قوله تعالى: «**لا يغسله الماء**» فمعناه محفوظ في الصدور لا يتطرق إليه الذهاب بل يبقى على مر الأزمان، وأما قوله تعالى: «**تقرأه نائماً ويقظان**» فقال العلماء: يكون محفوظاً لك في حالتي النوم واليقظة وقيل تقرأه في يسر وسهولة. اهـ.

(١) يريد حديث أنس بن مالك رضي الله قال: مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، رضي الله عنهم، قال: ونحن ورثناه. اهـ رواه البخاري ح٣٥٩٩، ومسلم ٢٤٦٥.

(٢) روى البخاري ح١٩٧٥ ومسلم ح١١٥٩ عنه أنه كان يقرأ القرآن كل ليلة، وذكر هذه القصة الذهبي في السير ٨٣/٣ مع شيء من التعليق.

وليس عند الشيخين ما يفيد أن حفظه أو جمعه في عهد النبي ﷺ فلفظة (أقرأ القرآن) يحتمل أن يكون ظاهراً أو حفظاً.

ولكن جاء ذلك صريحاً في حديث آخر، وهو حديث ابن جريج قال: حدثنا ابن أبي مليكة عن يحي بن حكيم بن صفوان عن عبدالله بن عمرو قال: ، قال: جمعت القرآن فقرأته كله في ليلة، فقال رسول الله ﷺ: «**إني أخشى أن يطول عليك الزمان، وأن تمل، فاقرأه في شهر**». فقلت: دعني أستمتع من قوتي وشبابي، قال: «**فاقرأه في عشرة**» قلت: دعني أستمتع من قوتي وشبابي، قال: «**فاقرأه في سبع**» قلت: دعني أستمتع من قوتي وشبابي فأبى.

رواه أحمد ٢/، والنسائي في الكبرى ح ٦٨٣٩، وابن ماجه ح ١٣٤٩، والفريابي في الفضائل ح١١٣.

فتبين بما ذكرناه من القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف.

٣٤ ـ وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، باتفاق العلماء المعتبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القرآن كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة، عند من ثبت ذلك عنده، كما ثبت ذلك، وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبوعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم.

٣٥ ـ وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان والأمة بعدهم، هل هو بما فيه من القراءة السبعة التي أنزل القرآن عليها، أو هو مجموع الأحرف السبعة؟

على قولين مشهورين، والأول قول أئمة السلف والعلماء، والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم.

وهم متفقون على أن الأحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضاً خلافاً يتضاد فيه المعنى ويتناقض، بل يصدق بعضها بعضاً كما تصدق الآيات بعضها بعضاً.

٣٦ ـ وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف، هو: تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم، إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع.

أما إذا قيل أن ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر، وكذلك بطريق

الأولى إذا قيل إن ذلك حرف من الأحرف السبعة، فإنه قد كان سوغ لهم أن يقرأوه على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ، مع تنوع الأحرف في الرسم، فلأن يسوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى.

٣٧ ـ وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة، لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين، كالتاء والياء، والفتح والضم، وهم يضبطون باللفظ كِلا الأمرين، وتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهاً بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المنقولين المفهومين، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ تلقوا عنه ما أمره الله بتبليغه إليهم من القرآن، لفظه ومعناه جميعاً، كما قال أبو عبدالرحمٰن السلمي ـ وهو الذي روى عن عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**خيركم من تعلم القرآن وعلّمه**»، كما رواه البخاري في صحيحه، وكان يقرأ القرآن أربعين سنة[(١)] ـ قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً[(٢)].

٣٨ ـ ولهذا دخل في معنى «**خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه**» تعليم حروفه ومعانيه جميعاً، بل تعليم معانيه هو المقصود الأول بتعليم

---

(١) صحيح البخاري ح٤٧٥٨، وكان أبو عبدالرحمٰن يقول عن هذا الحديث: وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا. اهـ.

(٢) خبر أبي عبدالرحمٰن السلمي هذا مشهور، رواه عبدالرزاق في المصنف ح ٦٠٢٧، وابن أبي شيبة في المصنف ١١٧/٦، والفريابي في الفضائل ح١٦٩، والمستغفري في الفضائل ٣٦٠، ٣٦١ بألفاظ مختلفة.

حروفه، وذلك هو الذي يزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبدالله وعبدالله بن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً، وإنكم تتعلمون القرآن ثم تتعلمون الإيمان(١).

وفي الصحيحين من حديثه قال: حدثنا رسول الله ﷺ حديثين، رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر، حدثنا أنَّ الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ونزل القرآن، وذكر الحديث بطوله(٢).

---

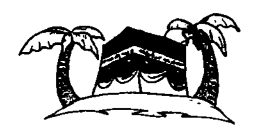
(١) قال جندب بن عبدالله: كنا مع النبي ﷺ ونحن غِلمان حَزَاوِرَة فتعلمنا الإيمان قبل القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيمانًا. اهـ.
رواه ابن ماجه ح٦١، والمستغفري في الفضائل ح ٢٧١، والبيهقي في الكبرى ١٢٠/٣، والشعب ٧٦/١، وابن منده في الإيمان ١/ ٣٧٠ بإسناد صحيح.
وأما حديث ابن عمر فقد روي عنه أنه قال: لقد عِشْنَا بُرهة من الدهر وأحدنا يُؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على مُحَمَّد ﷺ، فيتعلم حلالها وحرامها، وآمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يقف عنده منها، كما تعلمون أنتم القرآن، ثم لقد رأيت رجالاً يُؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يقف عنده، وينثره نثر الدَّقْل.
رواه الحاكم في المستدرك ٩١/١، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، والمستغفري في الفضائل ح٢٧٠، والبيهقي في السنن ١٢٠/٣، وابن منده في الإيمان ٣٦٩/١، وابن عساكر في التاريخ ١٦٠/٣١.

(٢) وقع في النسخة وأظنه تصحيف من الناسخ صوابه: عن حذيفة.
فقد رواه البخاري ح ٦١٣٢، ٦٦٧٥، ٦٨٤٨، ومسلم ح١٤٣.
عن زيد بن وهب: حدثنا حذيفة قال: حدثنا رسول الله ﷺ حديثين، رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر: **«أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة».**
وحدثنا عن رفع الأمانة قال: **«ينام الرجل النومة، فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت، ثم ينام النومة فتقبض فيبقى أثرها مثل المجل، كجمر دحرجته على رجلك فنفط، فتراه منتبراً وليس فيه شيء، فيصبح الناس يتبايعون، فلا يكاد أحدهم يؤدي الأمانة، فيقال: إن في بني فلان رجلاً أميناً، ويقال للرجل: ما أعقله وما أظرفه وما أجلده، وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان.**
ولقد أتى علي زمان وما أبالي أيكم بايعت، لئن كان مسلماً رده علي الإسلام، وإن كان نصرانياً رده علي ساعيه، فأما اليوم: فما كنت أبايع إلا فلاناً وفلاناً». =

ولا تتسع هذه الورقة لذكر ذلك كله، وإنما المقصود التنبيه على أنَّ ذلك كله مما بلغه رسول الله ﷺ إلى الناس، وتلقاه أصحابه عنه، الأيمان والقرآن، حروفه ومعانيه، وذلك مما أوحاه الله إليه كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٥٢)﴾.

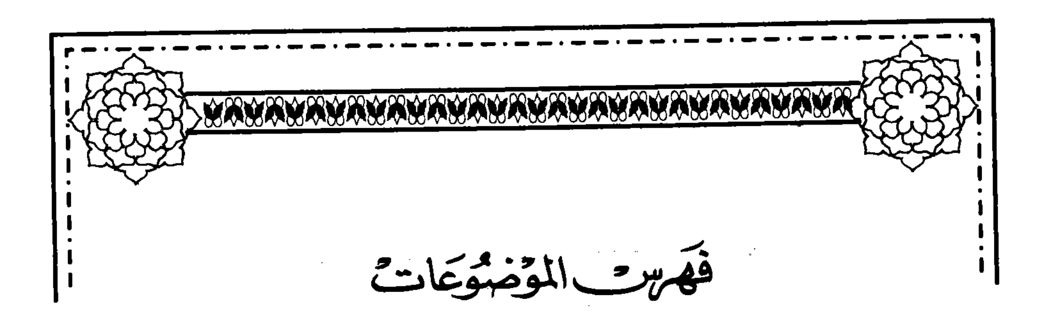
وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة، الموافقة لرسم المصحف، كما ثبتت هذه القراءات، وليست بشاذة حينئذ، والله أعلم بالصواب.

تمّت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الثلاثاء سادس عشرين جمادى الأولى من شهور سنة تسع وخمسين وثمانمائة.



= قال الفِرَبري: قال أبو جعفر: حدثت أبا عبدالله فقال: سمعت أبا أحمد بن عاصم يقول: سمعت أبا عبيد يقول: قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما: جذر قلوب الرجال: الجذر الأصل من كل شيء، والوكت أثر الشيء اليسير منه، والمجل أثر العمل في الكف إذا غلظ.

وفي لفظ: ثم نزل القرآن فقرأوا القرآن وعلموا من السنة. اهـ.



فهرس الموضوعات

